



Libya Local Governance and Stabilisation Programme - برنامج دعم الحكم المحلي والاستقرار في ليبيا

# المركز الدولي للتنمية المحلية والحكم الرشيد برنامج دعم الحكم المحلي والإستقرار في ليبيا

## استراتيجية التنمية بلدية القرضة الشاطئ

التقرير النهائي

جويلية 2017

انجز هذا المشروع من طرف بلدية جنزور بدعم فني من قبل المركز الدولي للتنمية المحلية والحكم الرشيد، في إطار برنامج دعم الحكم المحلي والاستقرار في ليبيا والممول من قبل الاتحاد الأوروبي ووزارة الخارجية الهولندية.

تتحمل وكالة التعاون الدولي لجمعية البلديات الهولندية المسؤولية الكاملة عن محتوى الوثيقة ولا تعكس بأي شكل من الأشكال مواقف الاتحاد الأوروبي

©2018CILG-VNG International

للاتصال بنا:

البريد الإلكتروني: [cilg@cilg-international.org](mailto:cilg@cilg-international.org)

الهاتف: 00216 71 860 245 / 00216 71 860 243

الفاكس: 00216 71 860 242

موقع الويب: [www.cilg-international.org](http://www.cilg-international.org)

جميع الحقوق محفوظة

©2018CILG-VNG International

تم إعداد هذه الوثيقة بدعم من الاتحاد الأوروبي.



# الفهرس

1- الاطار العام و المنهجية  
1.1- الاطار العام

2.1- المراحل والمنهجية

1.2.1- مرحلة التشخيص الاستراتيجي الجماعي  
2.2.1- مرحلة التخطيط الاستراتيجي الجماعي

2-الوضع العام بمنطقة الشاطئ

1.2- الموقع الجغرافي  
2.2- العوامل الطبيعية  
3.2- السكان والأسر  
4.2- الأسرة وظروف العيش  
5.2- التشغيل والقوى العاملة  
6.2- المرافق العامة

3- التشخيص المحلي الجماعي

1.3- قطاع السكان والمرافق  
2.3- قطاع المياه والصرف الصحي والطرق  
3.3- قطاع التخطيط العمراني  
4.3- قطاع التخطيط  
5.3- قطاع البيئة والنظافة  
6.3- الاقتصاد والمواصلات والطاقة

4- تنمية بلدية القرضة في إطار رؤية مستقبلية لتنمية وتهيئة منطقة وادي الشاطئ

1.4- نتائج التشخيص الجماعي لتهيئة وتنمية منطقة وادي الشاطئ  
2.4- الرؤية المستقبلية لتنمية وتهيئة منطقة وادي الشاطئ  
1.2.4- الرؤية المستقبلية  
2.2.4- المحاور الرئيسية لتنمية وتهيئة منطقة وادي الشاطئ

5- الإطار المنطقي الاستراتيجي

5.1- المحاور الاستراتيجية  
5.2- الرؤية المستقبلية لتنمية بلدية القرضة

6- التخطيط الاستراتيجي

المحور الاستراتيجي: ظروف عيش لائقة وبيئة سليمة  
المحور الاستراتيجي: موارد بشرية قادرة على تنفيذ الخطط  
المحور الاستراتيجي: اقتصاد محلي نامي  
المحور الاستراتيجي: تطوير عمري منظم

7- بطاقات المشروعات

8- الخاتمة

قائمة الرسوم البيانية

رسم 1 : اطوار انجاز التشخيص الجماعي  
رسم 2 : طور التشخيص التأليفي المتكامل  
رسم 3 : الأسر حسب نوع المسكن  
رسم 4: الأسر حسب وسيلة الصرف الصحي في المسكن  
رسم 5 : الأسر حسب وسيلة الحصول على مياه الشرب  
رسم 6 : المشتغلون حسب القطاع  
رسم 7 : الأشجار حسب النوع  
رسم 8 : الإنتاج الزراعي بمنطقة الشاطئ  
رسم 9 : الثروة الحيوانية حسب الأنواع الرئيسية  
رسم 10 : استهلاك الطاقة الكهربائية حسب نوع الاستهلاك

قائمة الجداول

جدول 1 : نمو السكان والأسر بين عامي 2006 – 2012  
جدول 2 : نمو السكان الليبيين والأجانب بين عامي 2006 و2012  
جدول 3 : تقديرات الحجم السكاني لبلديات وتجمعات منطقة الشاطئ  
جدول 4 : توزيع الأسر في منطقة وادي الشاطئ حسب نوع المسكن  
جدول 5 : توزيع الأسر في منطقة وادي الشاطئ حسب وسيلة الصرف الصحي في المسكن  
جدول 6 : توزيع الأسر في منطقة وادي الشاطئ حسب وسيلة الحصول على مياه الشرب  
جدول 7 : توزع المشتغلين حسب القطاع  
جدول 8 : النمو العمراني لبلدية القرضة  
جدول 9 : تطور الموارد المالية لبلدية القرضة

قائمة الخرائط

خريطة 1 : التقسيم الإداري الي مناطق  
خريطة 2 : مدن وادي الشاطئ  
خريطة 3 : أمثلة من المشاريع السكنية المتوقفة ببلدية القرضة  
خريطة 4 : أهم المرفق ببلدية القرضة  
خريطة 5 : حالة الطرقات ببلدية القرضة  
خريطة 6 : النمو العمراني لبلدية القرضة  
خريطة 7 : الرؤية المستقبلية لتنمية وتهيئة منطقة وادي الشاطئ

## 1- الإطار العام والمنهجية:

### الإطار العام:

يندرج اعداد استراتيجية تنمية بلدية القرضة الشاطئ في إطار الدعم الذي يقدمه المركز الدولي للتنمية المحلية والحكم الرشيد- وكالة التعاون الدولي لجمعية البلديات الهولندية، للبلديات الليبية. يحتوي هذا التقرير على تشخيص أولي للوضع القائم اعتمادا على تحليل المعلومات الإحصائية المتوفرة والتقارير والدراسات المنجزة وعلى نتائج جمع المعلومات المنجز خلال فترة الاعداد للمشروع.

تبنى المجلس البلدي القرضة الشاطئ مشروع استراتيجية تنمية البلدية لغاية تطوير ممارسات الحكم المحلي الديمقراطية والرفع من نجاعة مشاريع التنمية الحضرية وتدعيم قدرات الأطارات الفنية في مجال التخطيط الاستراتيجي الجماعي.

يشارك في إعداد استراتيجية تنمية القرضة الشاطئ أعضاء من المجلس المحلي وممثلون عن المصالح الفنية المحلية والمنظمات المهنية ومنظمات المجتمع المدني وخبراء محليون.

يتزامن هذا المشروع مع تواصل ظرف سياسي وأمني واجتماعي غير مستقر، جعل كل الفاعلين المحليين أمام معضلة الاستجابة للطلبات الملحة للسكان والحد من تأثيراتها السلبية على التنمية المستقبلية. تفاعلا مع هذا الوضع يولي مشروع الاستراتيجية الجانب التنفيذي عناية خاصة وذلك بتحديد المشاريع القابلة للإنجاز والإجراءات التنظيمية الملائمة وضبط الأولوية الزمنية للبرامج والمشروعات.

تهدف مبادرة إعداد استراتيجية تنمية بلدية القرضة الشاطئ إلى:

• تمكين المجلس البلدي من اعداد إطار استراتيجي ورؤية مستقبلية حول

التنمية المحلية على المدى القريب والمتوسط والبعيد يتم تبنيها من قبل الفاعلين المحليين.

- تعزيز قدرة الفاعلين المحليين على التشاور والتوافق وعلى التشخيص والتخطيط الجماعي لبناء مسار تنموي محلي جماعي ناجح.
- المساهمة في تجديد مقاربات التخطيط والتنمية المحلية في ليبيا وذلك بالتركيز على البعد الجماعي وتبني الفاعلين المحليين وتملكهم الفعلي لاستراتيجية التنمية المحلية.

### 2.1- المراحل والمنهجية:

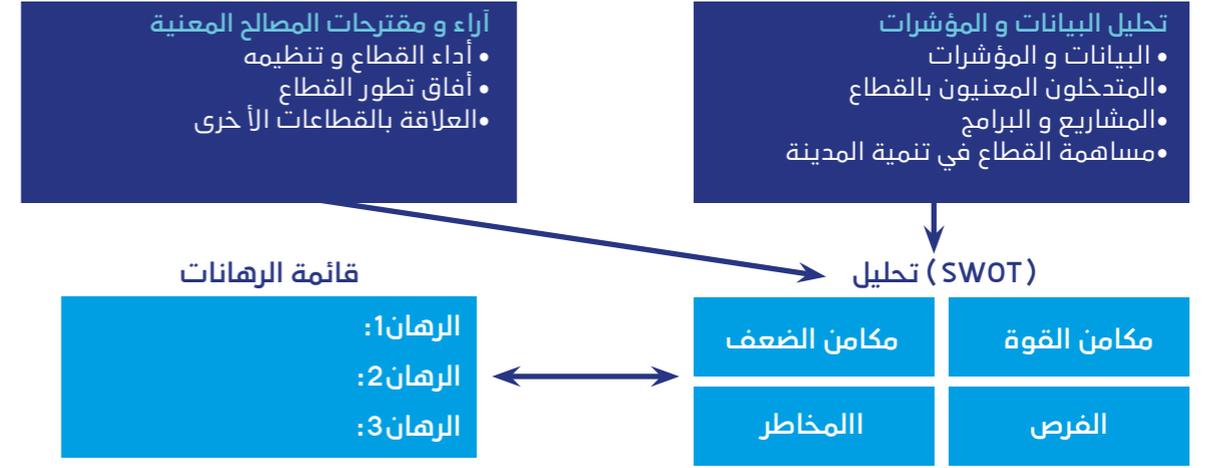
يتضمن مخطط اعداد استراتيجية التنمية لبلدية القرضة الشاطئ مرحلتين. تنطوي كل مرحلة على عدد من الاطوار يتطلب انجازها اعتماد منهجية مضبوطة وآليات ملائمة تمكن من تحفيز المشاركين ومن توجيههم لتحقيق الاهداف المحددة.

#### 1.2.1- مرحلة التشخيص الاستراتيجي الجماعي:

تنطوي هذه المرحلة على ثلاثة أطوار يتم خلالها التدرج المحكم في توسيع المشاركة والمشاورات وتحديد الزهانات الاستراتيجية.

#### • التشخيص القطاعي الأولي:

شمل هذا الطور تجميع المعطيات القطاعية والمعلومات والتشاور في شأنها للخروج باستنتاجات تخص تطور القطاع وإدارته وعلاقته بقطاعات أخرى وتأثيره على تنمية البلدية. انجزت أعمال هذا الطور في ورش قطاعية للجنة الفنية. تتركب اللجنة الفنية من ممثلين عن أعضاء للمجلس البلدي وممثلين عن كل المصالح الفنية البلدية وخبرات محلية والتقابات المهنية. دونت أعمال الورش القطاعية في تقارير جماعية للتشخيص القطاعي الأولي. مكن هذا الطور من تحديد قائمة أولية للزهانات القطاعية.

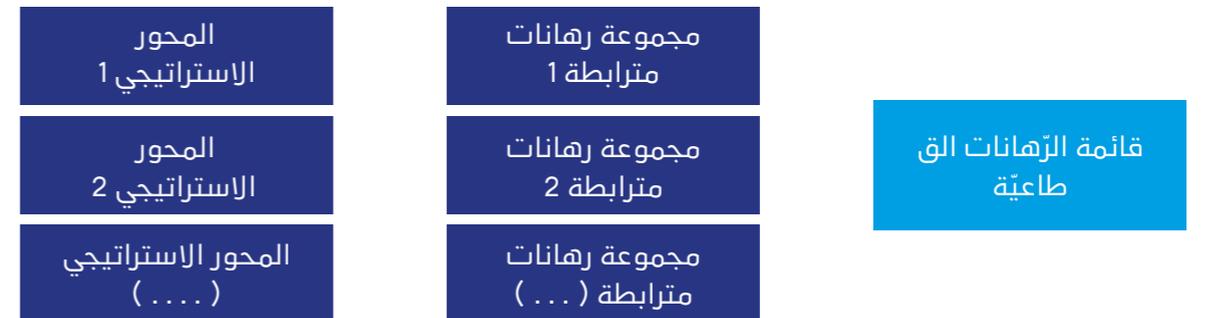


• التشخيص التآلفي المتكامل:

مكّن هذا الطور من الانتقال بسلاسة وثبات من التشخيص إلى مرحلة إعداد المخطط الاستراتيجي. ويرتكز بالأساس على تحليل التأثيرات الأفقية بين الرهانات القطاعية وترابطها وإعادة تنظيمها بشكل شامل في محاور استراتيجية تعبر على الاهداف العامة لتنمية المدينة.

انجزت أعمال هذا الطور في ورشة عمل جماعي للجنة الفنية حسب التسلسل التالي:

- إعادة تنظيم الرهانات في مجموعات مترابطة.
- إيجاد صيغة تعبر بأكثر قدر من الدقة والشمولية على الرهان الاستراتيجي لكل مجموعة.
- صياغة أولية للرؤية المستقبلية اعتمادا على المحاور الاستراتيجية.



• اعتماد التشخيص الاستراتيجي الجماعي:

تمثل هذا الطور في فتح المجال لتشريك منظمات المجتمع المدني ومختلف الفئات الاجتماعية المعنية في إثراء التشخيص الاستراتيجي وتعديل وتثبيت المحاور الاستراتيجية والرؤية المستقبلية المقترحة واعتمادها في المراحل اللاحقة. انجزت أعمال هذا الطور من طرف أعضاء اللجنة الفنية حيث تم عرض النتائج الأولية على المجلس البلدي وفي ورشات عمل بالبلدية. تم الاستعانة بعرض مرئي للتشخيص الأولي في تنظيم هذه الورشات.

قامت بلدية القرصة الشاطئ بتوسيع الاستشارة محلياً لتشمل أكبر عدد من المواطنين والكفاءات المدنية في إطار اجتماعات عامة واتصالات مباشرة مكنت من تجميع عدد كبير من المقترحات ومن إثراء أفكار مشاريع التنمية المحلية.

2.2.1- مرحلة التخطيط الاستراتيجي الجماعي:

بعد تجميع الملاحظات والآراء المنبثقة على النقاش الجماعي لنتائج المرحلة الأولى وتعديل التقرير التآلفي، شرع في أعمال إعداد المخطط الاستراتيجي. تنطوي المرحلة الثانية لمشروع استراتيجية تنمية البلدية على ثلاثة أطوار:

• اعداد عناصر الخطة الاستراتيجية:

أعد الخبير تقريراً تآلفياً مختصراً لنتائج أعمال المرحلة الأولى، يمهّد لانطلاق أعمال المرحلة الثانية. يتضمن التقرير التمهيدي:

- تذكير بأهم اشكاليات تنمية المدينة.
- تذكير بالمحاور الاستراتيجية.
- تحديد توجهات أولية حسب المحاور.

تم بعد ذلك استشارة اللجنة الفنية للمجتمع المدني. مكنت هذه الاستشارة من مناقشة واثرها وتعديل الخطة الاستراتيجية واعتمادها.

• اعداد المخطط الاستراتيجي الجماعي:

يعتبر المخطط الاستراتيجي الجماعي آلية ذات بعد تنفيذي تمكن من ترجمة

الخطة الاستراتيجية الى مشاريع وبرامج وتدخلات قابلة للتنفيذ ومحددة في الزمن.

أنجز أعمال هذا الطور باستعمال آلية الورش حيث فسح المجال لأعضاء اللجنة الفنية الموسعة لاقتراح المشاريع والبرامج ومبرراتها وأهدافها. نوقشت المقترحات وعدلت تباعاً حتى تسنى تحديد قائمة أولية لمشروعات وبرامج المخطط الاستراتيجي. تم بعد ذلك تحليل عناصر الخطة ومكوناتها واعداد المخطط وبطاقات المشروعات المندمجة والمتكاملة.

#### • اعداد خطة المشروعات البلدية العاجلة:

خصص هذا الطور لتخطيط تدخلات البلدية على المدى القصير أي الى أفق 2020، ويهدف الى مساعدة المجلس البلدي في ترشيد النفقات وضبط الأولويات والملائمة بين الاستجابة للطلبات الملحة والرغبة في بناء تنمية مستقبلية مستدامة. أنجز أعمال هذا الطور باستعمال آلية الورش الجماعية والفرق.

أخذت المنهجية المتبعة بعين الاعتبار الاحتياجات الملحة والمشروعات الاستراتيجية واختصاصات البلدية وقدراتها ومواردها المالية.

#### 2- الوضع العام بمنطقة الشاطئ

##### 1.2 الموقع الجغرافي:

تغطي منطقة وادي الشاطئ مساحة تبلغ (90246 كم2) وتقع في أقصى شمال إقليم فزان. يحد هذا المنطقة من الشرق منطقة الجفرة ومن الشمال منطقتي الجبل الغربي ونالوت ومن الجنوب منطقتي سبها ووادي الحياة ومن الغرب الحدود الجزائرية. وهي منطقة صحراوية جافة تتمثل حدودها الطبيعية في:

- من الشمال الحمادة الحمراء ووادي تناروت وحمادة تنغرت وجبل السوداء.
- من الجنوب إقليم سبها وأدهان أوباري.

ويوجد في منطقة وادي الشاطئ مجموعة من المراكز الحضرية أكبرها مدينة براك. يحيط بهذا التجمع مجموعة من المراكز الحضرية الصغيرة على غرار أشكدة واقار والقرضة وقطة وبرقن وونزريك وإدري.

تنتشر هذه المراكز على طول الوادي من الشرق الى الغرب وتفصلها مسافات صغيرة يبلغ مجموعها نحو 140 كم. تعتبر منطقة وادي الشطي المدخل الشمالي لإقليم فزان ومفترق الطرقات التي تربط بين شمال وجنوب ليبيا وتتواصل في اتجاه الدول المجاورة.

#### 2.2 العوامل الطبيعية:

تتسم منطقة وادي الشطي بمناخ صحراوي جاف تنعدم فيه الأمطار تقريباً حيث يبلغ أعلى متوسط شهري لكمية الأمطار في الشهر 3.4 مل والمعدل السنوي لكمية الأمطار 11.1 مل. كما لا يتجاوز معدل عدد الأيام الممطرة في السنة 5.3 يوم. ترتفع درجات الحرارة في هذه المنطقة خاصة في فصل الصيف حيث يصل:

- أدنى معدل درجة حرارة صغرى 4.74 م
- وأعلى معدل درجة حرارة عظمى 40.4 م

تهب على الإقليم الرياح الشمالية الشرقية والجنوبية الشرقية. يصل أقصى متوسط شهري لسرعة الرياح 3.8 كم/ساعة في شهر ماي وأدناه 1.6 كم/ساعة في جانفي وفيفري.

تتميز منطقة وادي الشاطي بتنوع المشاهد الطبيعية الناتج عن التضاريس والجيومرفولوجيا. يوجد في المنطقة جبل الحساونة وهو من أصل بركاني يصل ارتفاعه إلى 900 متر في مستوى القمة و700 م في مستوى الحافة الجنوبية. تنتشر بعض التلال الصغيرة في المنطقة في حين تغطي الكثبان الرملية الأجزاء الغربي والجنوبي الغربي من منطقة وادي الشاطي وهي جزء من أدهان أوباري تمتد لعدة كيلومترات ويصل ارتفاعها عن سطح البحر إلى 360 م.

1.54% من سكان دولة ليبيا. سجل عدد سكان هذه المنطقة نسق نمو معتدل حيث لم يتجاوز معدل نسبة النمو السنوي للسكان الليبيين 1.37% بين عامي 2006 و2012. انخفض نسق النمو مقارنة بالفترة 2006-1995 نتيجة لانخفاض نسبة النمو الطبيعي وتواصل النزوح الي المدن الساحلية، اضافة الي مغادرة العديد من الأجانب ابان الاضطرابات.

جدول 1: نمو السكان والأسر بين عامي 2006 – 2012

تقديرات 2017	نسبة النمو 2006-2012	سنة 2012	سنة 2006	
85419	1.37	79801	73443	السكان
تقديرات 2017	3.04	14385	12022	الأسر
16709		5.53	5.9	متوسط حجم الأسرة

المصدر: التعداد العام للسكان 2006 والمسح الوطني للسكان 2012 – مصلحة الإحصاء والتعداد

سجل عدد السكان الأجانب انخفاضا ملموسا منذ أحداث 17 فيبرابر. وقد انخفض عدد الأجانب المقيمين بمنطقة الشاطئ من 5120 نسمة عام 2006 الى 2704 نسمة فقط عام 2012. ادت مغادرة السكان الأجانب نتيجة للوضع الأمني الى كبح نسق نمو السكان المقيمين بمنطقة الشاطئ بحيث لم يتجاوز معدل نسبة النمو السنوي 0.82% بين عام 2006 وعام 2012.

جدول 2: نمو السكان الليبيين والأجانب بين عامي 2006 و2012

السكان	سنة 2006	سنة 2012	معدل نسبة النمو السنوي (%)
ليبيين	73443	79801	0.82
أجانب	5120	2704	-10,09
المجموع	78563	82505	1.35

المصدر: التعداد العام للسكان 2006 والمسح الوطني للسكان 2012 – مصلحة الإحصاء والتعداد

#### • توزيع سكان وادي الشاطئ حسب التجمعات:

يتوزع سكان منطقة وادي الشاطئ على عدد كبير من المدن الصغيرة تقع على طول الوادي في شكل خطي بطول يفوق 140 كم وحول المراكز العمرانية الرئيسية. يعد اختيار مواقع المدن الى العوامل الطبيعية والتاريخية والاجتماعية

تتخلل منطقة وادي الشاطئ كثير من الأراضي الزراعية والتي مع توفر المياه العذبة والترشيد في الزراعة تمثل مصدر دخل من ناحية ومصدر لسد حاجة السكان من المواد الغذائية من ناحية أخرى.

كما توجد في هذه المنطقة العديد من السباخ التي تتكون فوقها طبقات ملحية بيضاء بسبب شدة الحرارة وارتفاع معدلات التبخر فهي موقع ملائم لإقامة الملاحات وصناعة ملح الطعام. كما أن رملة السليكا تعتبر مصدراً لتوطن صناعة الزجاج بالإضافة إلى بعض أنواع المعادن الأخرى مثل الحديد الذي يتوفر في المنطقة.

الى جانب الميزات المذكورة تقع وادي الشاطئ في منطقة صحراوية ذات حرارة مرتفعة في أغلب شهور السنة تتيح إمكانية استغلال واستثمار الطاقة الشمسية في العديد من المجالات.

#### 3.2 السكان والأسر:

لم تظهر النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 2006 الأرقام المفصلة حسب البلديات والوسط نظرا لتحويل التقسيم الإداري والتخلي على نظام البلديات بعد تعداد 1995.

وقد أقتصر التقرير العام لنتائج تعداد 2006 علي نشر النتائج حسب التقسيم الإداري الي مناطق. والملاحظ ان الهيئة العامة للمعلومات لم تقم باستغلال كامل المعلومات الإحصائية المجمعة.

نظرا لشح المعلومات وحجب المعلومات المفصلة اعتمدنا في التحليل الاولي لنمو السكان وظروف عيش الأسرة في منطقة الشاطئ على نتائج التعداد العام للسكان 2006 والمسح الوطني للسكان 2012 والإحصائيات الحيوية 2010. كما اعتمدنا في مرحلة ثانية على نتائج التقارير والدراسات المتوفرة حول توزيع السكان حسب التجمعات وفرضيات النمو السكاني.

#### • نسق نمو معتدل:

تأوي منطقة الشاطئ عام 2012 ما يقارب 79801 ساكن ليبي أي ما يعادل نسبة

### •التقديرات السكانية:

تعتبر التقديرات السكانية عنصر أساسي في تحديد احتياجات المدينة وبرمجة المشروعات التي تمكن من الاستجابة للاحتياجات.

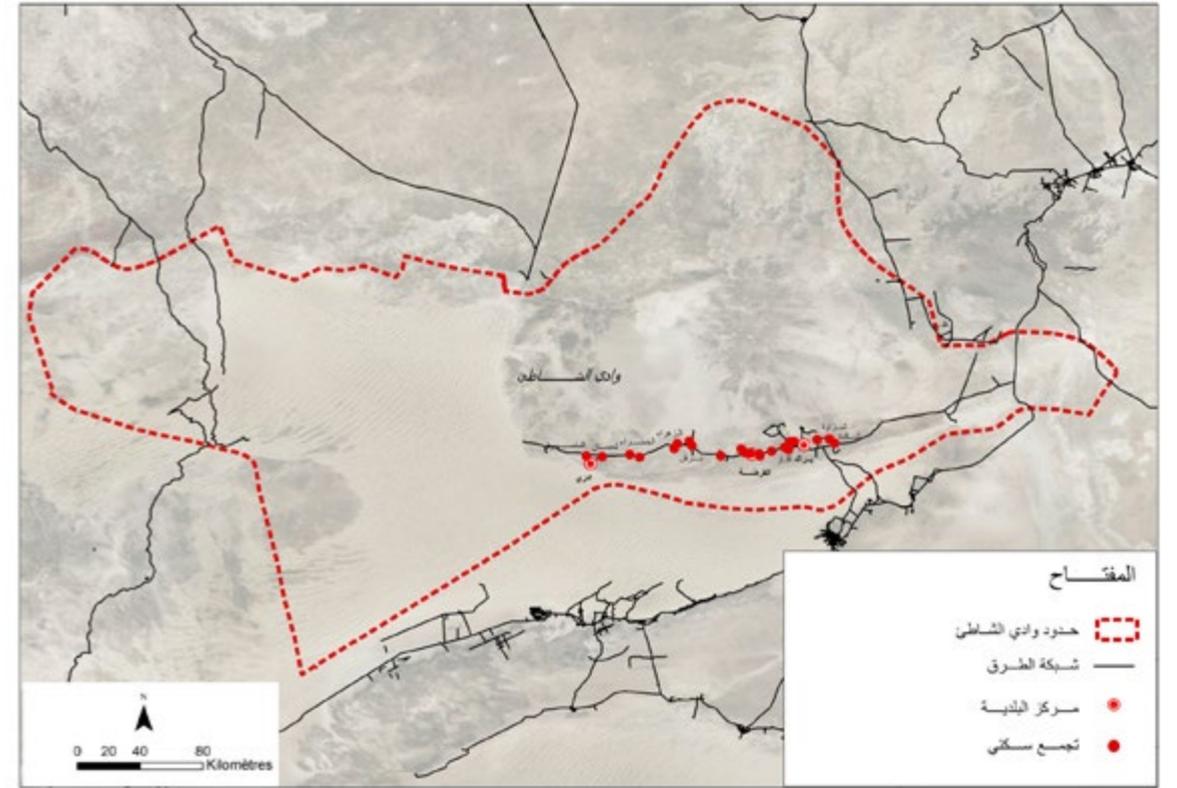
نظرا لعدم توفر معطيات احصائية مفككة حسب المدن او البلديات اعتمدنا في تقدير الأحجام السكانية لمدينة وادي الشاطئ على تقديرات سكان الشاطئ سنة 2017 وعلى استقرار التوزيع النسبي حسب التجمع. مع التأكيد على ان التقديرات تعطي ارقام تقريبية غير دقيقة تسمح بتجاوز العراقيل الناتجة عن نقائص التعداد العام ولكنها لا تعوض الأرقام الإحصائية الرسمية. يبين الجدول التالي توزيع السكان حسب البلديات والتجمعات عام 2017.

جدول 3: تقديرات الحجم السكاني لبلديات وتجمعات منطقة الشاطئ

المدينة / التجمع	عدد السكان (2006)	النسبة %	عدد السكان (2017)
الزوية	3121	4,29	3662
اشكدة	2220	3,05	2605
براك	12864	17,67	15095
القيرة	5644	7,75	6623
<b>بلدية براك</b>	<b>23849</b>	<b>32,76</b>	<b>27984</b>
اقار	5361	7,36	6291
تامزاوة	5694	7,82	6681
القرضة	5641	7,75	6619
ثاروت	2155	2,96	2529
محروقة	4260	5,85	4999
ققم	2141	2,94	2512
العيون	1913	2,63	2245
<b>بلدية القرضة</b>	<b>27165</b>	<b>37,32</b>	<b>31875</b>
الخضراء	960	1,32	1126
برقن	4237	5,82	4972
بوقدقود	1641	2,25	1926
الزهراء	1600	2,20	1877
قطة	2803	3,85	3289

لتأسيسها على غرار توفير الحماية للسكان والانتماء القبلي. وقد تطورت اغلب التجمعات حول نقاط الماء في شكل واحات صحراوية. توسعت القرى على الأراضي المتاخمة للنسيج العمراني القائم، وفي بعض الحالات في شكل تجمعات جديدة. حافظت تجمعات وادي الشاطئ، كما هو الشأن في اغلب مناطق ليبيا، على الروابط القبلية لتركيبية السكان باستثناء بعض التجمعات الحديثة التي تم تدعيمها في إطار سياسات النظام السابق.

بالرجوع الي المعطيات السابقة واعتمادا على عديد المصادر على غرار استغلال النتائج الأولية لإحصاء 2006 والإحصاءات السابقة يتبين ان الحجم النسبي لسكان تجمعات وادي الشاطئ يتراوح بين 17.6% بمدينة برك الشاطي، أكبر مدن المنطقة، و 1.3% بالخضراء أصغر التجمعات بهذه المنطقة.

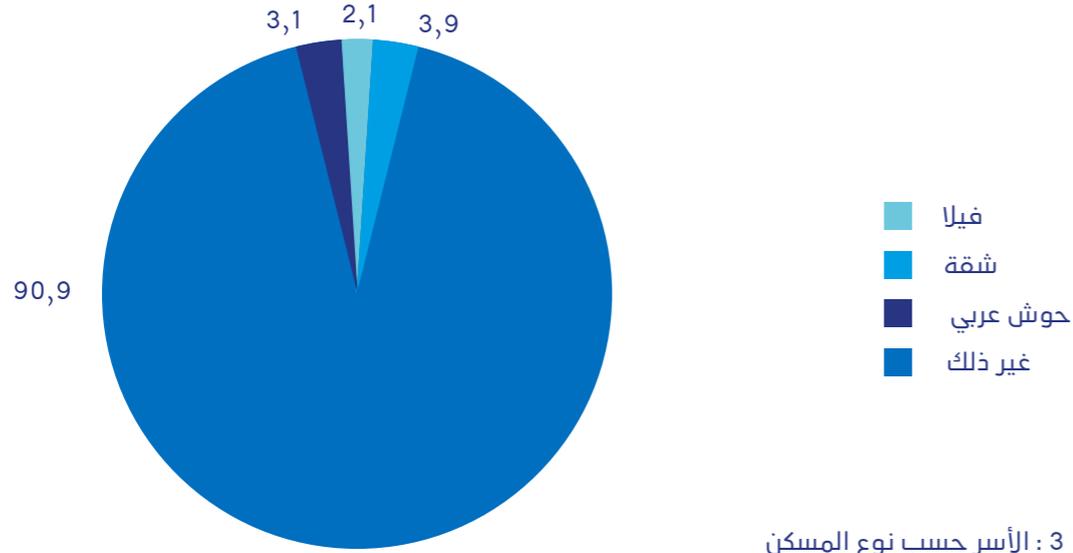


خريطة 1: مدن وادي الشاطئ

جدول 4 : توزيع الأسر في منطقة وادي الشاطئ حسب نوع المسكن

نوع المسكن	الأسر				
	المجموع	غير ذلك	حوش عربي	شقة	فيلا
العدد	12022	376	10924	466	256
النسبة (%)	100	3,1	90,9	3,9	2,1

المصدر: التعداد العام للسكان 2006 – الهيئة العامة للمعلومات



رسم 3 : الأسر حسب نوع المسكن

يمكن تفسير هذا الوضع بمحافظة المنطقة على طابع معماري ملائم للظروف المناخية المحلية وعدم تأثير تطور نمط العيش بشكل واضح على السكن. مع التأكيد على ان هذه النتائج تتعلق بالأسر المقيمة بمنطقة وادي الشاطئ ولا يمكن ان تنسحب على كل المدن، إذ لاحظنا تطورا سريعا للسكن الحديث في مدينة براك خلال العشرية الاخيرة.

#### • ضعف نسبة الربط بالشبكة العامة للصرف الصحي:

لم تتجاوز نسبة الربط بالشبكة العامة للصرف الصحي مستوى 51.42% عام 2006 في كامل منطقة وادي الشاطئ. يستخدم 48.07% من الاسر آبار سوداء للصرف الصحي. يمكن ان ينتج عن عدم تعميم الربط بالشبكة العامة للصرف الصحي تلوث الموارد الطبيعية ومخاطر صحية واهدار لموارد مائية ثمينة كان بالإمكان معالجتها في محطات تطهير واعادت استعمالها في عدة مجالات.

بوقدقود	1641	2,25	1926
الزهراء	1600	2,20	1877
قطنة	2803	3,85	3289
ادري	3418	4,70	4011
تمسان	2473	3,40	2902
المنصورة	1530	2,10	1795
ونزريك	3120	4,29	3661
بلدية ادري	21782	29,92	25559
المجموع	72796	100,00	85419

المصدر: احتساب من طرف الخبير

على أساس الفرضيات المعتمدة يقدر عدد سكان بلدية براك بـ 27984 عام 2017. ويتجاوز عدد سكان بلدية القرضة 30000 نسمة وسكان بلدية أدري 25000. تعد مدينة براك، أكبر مدن منطقة وادي الشاطئ، بحوالي 15000 نسمة أي ما يفوق ضعف السكان بكل من مدن تامزاوة والقرضة والقيرة التي تتقاسم المرتبة الثانية حسب عدد السكان، كما لم يتجاوز عدد السكان بباقي المدن والتجمعات 5000 نسمة.

#### 4.2- الأسرة وظروف العيش:

اعتمدنا في تحليل ظروف عيش الأسرة بمنطقة وادي الشاطئ على المعلومات المضمنة في تقرير نتائج تعداد 2006 المتعلقة بنوع المسكن الذي تقيم فيه الأسرة ووسيلة حصول الاسرة على الماء الصالح للشرب ووسيلة الصرف الصحي في المسكن. كما قمنا باستغلال نتائج الاعمال الميدانية والتقارير القطاعية التي تم اعدادها تمهيدا لدراسات مخططات الجيل الثالث.

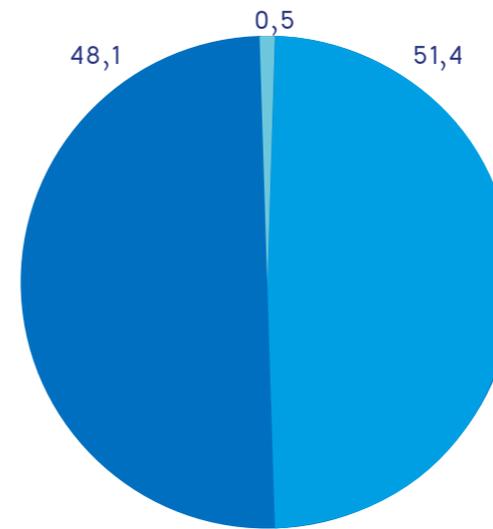
#### • اغلبية المساكن من النوع التقليدي:

تظهر نتائج تعداد 2006 ان غالبية الأسر في كامل منطقة وادي الشاطئ تقيم في مسكن تقليدي، حيث بلغ عدد الأسر التي تقيم في دار عربي أو حوش 10924 أسرة أي ما يعادل 92% من اجمالي الأسر. لا تمثل الأسر التي تقيم في مسكن من النوع الحديث (فيلا او شقة) سوى 6% من المجموع.

جدول 5: توزيع الأسر في منطقة وادي الشاطئ حسب وسيلة الصرف الصحي في المسكن

الأسر	وسيلة الصرف الصحي			
	المجموع	غير ذلك	بئر سوداء	الشبكة العامة
العدد	12022	71	5779	6182
النسبة (%)	100	0,5	48,1	51,4

المصدر: التعداد العام للسكان 2006 - الهيئة العامة للمعلومات



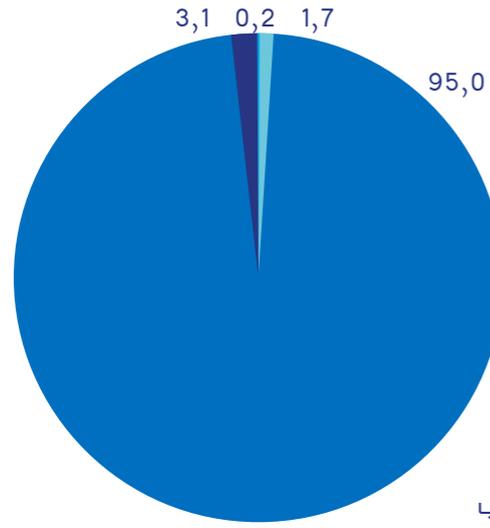
كما تمثل الأسر التي تقيم في مساكن مبروطة بالشبكة العامة للمياه نسبة 95% من العدد الجملي للأسر المقيمة في منطقة وادي الشاطئ عام 2006. تعتبر هذه النسبة عالية مقارنة بعدد المناطق في ليبيا.

رسم 4: الأسر حسب وسيلة الصرف الصحي في المسكن

جدول 6: توزيع الأسر في منطقة وادي الشاطئ حسب وسيلة الحصول على مياه الشرب

الأسر	وسيلة حصول الأسرة على مياه الشرب			
	المجموع	غير ذلك	ماجن	خزان
العدد	12022	194	26	372
النسبة (%)	100	1,7	0,2	3,1

المصدر: التعداد العام للسكان 2006 - الهيئة العامة للمعلومات



تبرز الإحصائيات المتوفرة تردي ظروف عيش الأسر بمنطقة وادي الشاطئ وتنامي المخاطر البيئية والصحية نتيجة للأضرار التي لحقت بالشبكات العامة للمياه الصالحة للشرب ولغياب الرقابة الصحية لمصادر المياه.

رسم 5: الأسر حسب وسيلة الحصول على مياه الشرب

## 5.2 - التشغيل والقوى العاملة:

يقدر العدد الجملي للسكان في سن النشاط (الفئة العمرية 15 سنة فما فوق) بـ: 54900 نسمة سنة 2012 مقابل 50291 نسمة سنة 2006 مسجلا بذلك زيادة تبلغ 4600 ناشط.

كما بلغ العدد الجملي للقوى العاملة 37800 ناشط في سنة 2012 مقابل 31856 ناشط في سنة 2006. وتكون بذلك الزيادة في حجم النشيطين في حدود 5944 ناشط.

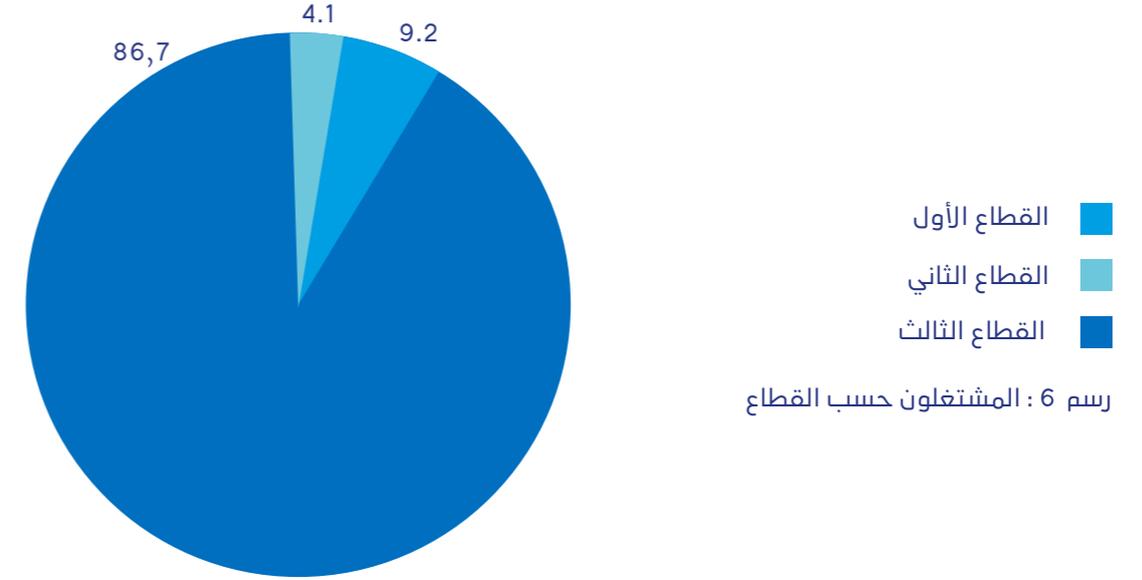
وتشير نتائج المسح الوطني 2012 إلى أن عدد السكان المشتغلين من الفئة العمرية «15 سنة فما فوق» يقدر بـ 31900 ناشط مشغل في عام 2012.

وبالمقارنة مع نتائج 2006 فإن عدد المشتغلين قد ارتفع خلال الفترة 2006-2012 بما قدره 3600 مشغل وهو ما يمثل العدد الصافي لمواطني الشغل التي تم إحداثها بين 2006 و2012.

أبرزت النتائج الخاصة بتورع المشتغلين حسب قطاع النشاط الاقتصادي عام 2006 أن قطاع التربية والصحة والخدمات الإدارية يضم 20840 مشغل أي ما يعادل نسبة 72% ويليه قطاع الزراعة بـ 3976 مشغل.

المشتغلين	القطاعات			المجموع
	القطاع الأول	القطاع الثاني	القطاع الثالث	
العدد	2339	1042	22138	25519
النسبة (%)	9.2	4.1	86.7	100

المصدر: التعداد العام للسكان 2006 - مطبعة الإحصاء والتعداد



عن مدى حاجة هذه القطاعات. أدى هذا النمط الاقتصادي إلى تضخم وظيفي للجهاز الإداري ومنشآت القطاع العام. كما أدى إلى إهدار القوى العاملة التي تمثل أهم عناصر الإنتاج والنمو الاقتصادي.

#### • الهجرة:

تعتبر ليبيا بحكم موقعها الجغرافي المعبر الرئيسي للمهاجرين الأفارقة من بلدان الساحل والصحراء نحو سواحل أوروبا. وقد تزايد عدد المهاجرين بشكل مفرغ بعد النظام السابق ليتجاوز عتبة المليون شخص سنة 2015.

تمثل مدن ومناطق القطرون والكفرة وغط في المجال الصحراوي الشاسع والمفتوح أهم نقاط وصول المهاجرين الأفارقة عبر مسالك جبلية و صحراوية وعرة، وهي المرحلة الأكثر خطورة. بعد ذلك تنطلق المرحلة الثانية، وهي الأقل خطورة على المهاجرين، في اتجاه نقاط الانطلاق عبر المتوسط وأهمها مدن ومناطق زوارة وزليطن وطرابلس.

على مستوى منطقة الشاطئ، أفرز التشخيص التشاركي معلومات غير دقيقة حول حركة الهجرة الغير شرعية يمكن تجميعها في النقاط التالية:

- بحكم تنظيمها العمراني وموقعها الجغرافي المغلق من الجهة الغربية والجنوبية لم تشهد هذه المنطقة بروز نقاط تجمع للمهاجرين الغير شرعيين.
- تشهد منطقة الشاطئ من فترة الى أخرى عبور شاحنات تهريب البشر على الطرق الرئيسية المؤدية الى طرابلس وزليطن. تمر الشاحنات بسرعة دون التوقف.

- لا توجد بالمنطقة مراكز لإيواء أو للاحتفاظ بالمهاجرين الذين يتم ايقافهم.
- يخشى سكان الشاطئ تسرب المهاجرين غير الشرعيين الى منطقتهم نظرا للمخاطر التي يمثلونها على جميع المستويات الاجتماعية والصحية والأمنية.
- من جانب آخر، أدى تراجع اعداد العمالة الوافدة بعد الإطاحة بالنظام السابق الى تعطيل الانشطة الزراعية والخدمات في منطقة الشاطئ. بالرغم من حاجة المنطقة الى العمالة الأجنبية لتطوير عديد القطاعات الاقتصادية لا يمكن في الظرف الحالي الغير مستقر أمنيا وسياسيا المجازفة بإيواء المهاجرين الغير الشرعيين نظرا لصعوبة تصنيفهم وتحديد الفئة التي ترغب في البقاء في ليبيا للعمل من جهة ولشبهات اقتران الهجرة بالإرهاب من جهة اخرى.

يشغل القطاع الثالث 87% من القوى العاملة في حين لا تتجاوز نسب القطاعات المنتجة، الأول والثاني على التوالي 14% و6% مع الملاحظ أن أغلب المشتغلين في القطاعات المنتجة هم من الأجانب وأن مغادرتهم للتراب الليبي منذ بداية أحداث 17 فيبرير أدى إلى تراجع الإنتاج الزراعي واضطراب في تزويد السوق. وتعود النسب العالية للمشتغلين في القطاع الثالث إلى العدد الضخم للعمالية في القطاع العام. حيث تصل نسبة العاملين بالحكومة إلى 77% بالقطر الليبي. تبين هذه المؤشرات ارتباط شبه كلي لدخل المواطن الليبي بالرواتب المتأتية من خزينة الدولة. يعزى هذا الوضع الى سياسات التوظيف الاجتماعي القائمة على ضمان فرصة عمل لكل من يطلبها ويرغب فيها وذلك من خلال توجيه العاطلين عن العمل الى الجهاز الإداري والمنشآت الرسمية بغض النظر

معظم التجمعات وتغطي مجالات المهن الكهربائية والصناعية والميكانيكية والالكترونية، بالإضافة إلى المركز العالي للمهن الشاملة. يستنتج من المعلومات المتوفرة حول قطاع التعليم والتكوين بمنطقة وادي الشاطي الملاحظات التالية:

- وجود شبكة من المدارس القابلة للتطوير .
- سهولة الوصول لكل أنواع المدارس.
- يتوفر فائض من الفصول الدراسية يفوق الطلب في بعض القرى.
- وجود فائض من المدرسين يفوق الطلب الحالي.
- إمكانيات كبيرة للتعليم الفني والمهني في المعاهد العليا والكليات الجامعية وكذلك مراكز التكوين المهني.
- تدنى مستوى استثمارات القطاع العام في مجال تجهيز المدارس وصيانتها .

- ضعف برامج تأهيل وتطوير المدرسين وأساليب وتقنيات التدريس.
- الافتقار إلى أدوات ومعدات التدريس ووسائل الإيضاح وفضاءات ممارسة الأنشطة والرياضية والثقافية.
- نقص الموارد البشرية المؤهلة لتدريس المواد التخصصية (الفنية والطبية والعلوم).

#### • المرافق الصحية:

تتوزع الخدمات والمرافق الصحية على كافة التجمعات السكانية في منطقة الشاطي.

حسب المعلومات المتعلقة بعام 2005 تضم هذه المنطقة:

- 24 وحدة رعاية صحية أولية.
- 15 مركز رعاية صحية.
- وعدد أربع عيادات مجمعة.

في ظل عدم سيطرة الأجهزة الأمنية على مناطق شاسعة من التراب الليبي وغياب استراتيجية عامة للحد من تدفق المهاجرين وتوطين التنمية بالجنوب الليبي، تبقى الهجرة الغير الشرعية عامل تهديد للاستقرار والامن بمنطقة الشاطي تعمل السلطات المحلية والأمنية على حماية المتساكنين من مخاطرها.

#### 6.2- المرافق العامة:

##### • التعليم والتكوين المهني:

ان التعليم في خدماته ومرافقه في منطقة وادي الشاطي متاحًا لكل من هم في سن الدراسة. واستوعب التعليم الأساسي والثانوي تزايد الطلب على التعليم. كما تقلص الفارق النوعي في التعليم على أساس ما يعرف بالجندرية وصار نصيب الأنثى من التعليم مثل نصيب الذكر.

##### • التعليم الأساسي والثانوي:

تفيد المعطيات المتعلقة بالعام الدراسي 2005-2004 ان عدد التلاميذ في مستوى التعليم الأساسي وصل إلى 15733 منهم 7964 من الإناث. وبلغ إجمالي عدد الطلبة في التعليم الثانوي التخصصي 5470 وكان عدد الإناث 2884 تلميذة والذكور 2586 تلميذا.

فيما يتعلق بالمرافق التعليمية وصل إجمالي عدد المدارس إلى 67 مدرسة في مستوى التعليم الأساسي و42 مدرسة في مستوى التعليم الثانوي وعدد 3 مدارس مشتركة فكان إجمالي عدد المدارس 112. تبلغ الكثافة الإجمالية للفصول 21.4 طالب لكل فصل دراسي في مستوى التعليم الأساسي غير أن هذه الكثافة تنخفض الى اقل من 10 تلاميذ في بعض المدارس.

##### • التعليم العالي:

تتبع مرافق التعليم العالي في منطقة وادي الشاطي لجامعة سبها، وتوجد في هذه المنطقة كلية للقانون ومعهد عالي لإعداد المعلمين وكلية للعلوم الهندسية والتقنية، بالإضافة إلى المعهد العالي للغات والدراسات الإفريقية. تتركز كل مرافق التعليم العالي بمدينة براك.

##### • التكوين والتدريب المهني:

يوجد بالمنطقة 19 مركزًا متوسطًا للتكوين والتدريب المهني موزعة على

تغطي مراكز الرعاية الصحية بخدماتها المتنوعة جميع التجمعات السكانية ويتوفر بها عدد من الأقسام التخصصية الطبية، كما يتوفر بها صيدليات ومختبرات تحليل طبي. وتقدم العيادات المجمع خدمات أوسع وأكثر تخصصًا من وحدات الرعاية الصحية الأولية.

وحدات الرعاية الصحية الأولية	مراكز الرعاية الصحية	العيادات المجمع	المستشفيات		
العدد	العدد	العدد	عدد الأسرة	سرير لكل 1000 مواطن	العدد
24	15	4	360	4.9	3

المصدر: تقرير قطاع المرافق العامة - التقارير القطاعية لأعداد مخططات الجيل الثالث - المكتب الاستشاري الهندسي (2008)

في مجال المرافق الاستشفائية يتوفر بمنطقة الشاطئ عدد 3 مستشفيات بسعة جمليه تقدر بحوالي 360 سريرا. يستنتج من المعلومات المتوفرة حول قطاع التعليم والتكوين بمنطقة وادي الشاطئ الملاحظات التالية:

- شبكة مطورة من مرافق الرعاية الصحية تغطي كل تجمعات منطقة الشاطئ.
- تدنى مستوى جودة الخدمات الصحية بالقطاع العام.
- عدم توفر بعض التجهيزات الطبية وقدم نوعية البعض الآخر منها وعدم توفر خدمات الصيانة اللازمة لها.
- عدم التطوير المستمر لمعدات ومستلزمات الرعاية الصحية.
- عدم توفر العدد الكافي من الأطباء.
- سوء الإدارة وعدم ثبات التنظيم الإداري في القطاع الصحي نتيجة للتغيير المستمر في الأجهزة والتنظيمات وبنية النظام الصحي.
- تنامي دور القطاع الخاص في تأسيس وإنشاء المرافق الصحية.
- الافتقار إلى الكوادر الطبية ذات الكفاءة التخصصية العالية.
- تقادم البنية التحتية للرعاية الصحية.
- الافتقار إلى موارد التمويل ومحدودية الموارد المالية المخصصة للقطاع.

### 3- التشخيص المحلي الجماعي

#### 1.3- قطاع الإسكان والمرافق:

يمثل السكن والخدمات الصحية والتعليمية العناصر الضرورية للتنمية الاجتماعية. يبين التحليل الجماعي للمعلومات المتعلقة بهذا القطاع تعطيل المشاريع الكبرى للسكن وتدني جودة الخدمات في قطاعات الصحة والتعليم.

#### • الإسكان:

في قطاع الإسكان تمثل المشروعات المتوقفة أحد أهم الاشكاليات المطروحة على المجلس المحلي والمكاتب الفنية ببلدية القرضة، اذ تظهر المعلومات المتوفرة لدى البلدية وجود 2000 وحدة سكنية جديدة متوقف العمل في انجازها حاليا، مع وجود حوالي 80% من المباني غير مؤهلة للسكن.

كان من المنتظر ان توفر مشروعات الإسكان العام مساكن تقي المنطقة من المظاهر السلبية للبناء العشوائي وتستجيب لحاجات الاسر الى سكن لائق. تعود أسباب توقف انجاز المشروعات الى الفوضى والتهميش والانفلات الأمني ابان أحداث 17 فيبرابر ومغادرة شركات المقاولات الأجنبية الى جانب عجز الشركات المحلية على تجاوز خسائرها وتوفير التمويل الضروري لاستأناف النشاط.

على المستوى المؤسسي، لم تمكن البلديات من ممارسة اختصاصاتها طبقا لقانون 59. بل بالعكس يتواصل تعطيل تحويل الاختصاصات الى البلديات طوال الفترة الاخيرة رغم تعاقب الحكومات وتعددتها.

والملاحظ ان القوانين واللوائح المنظمة للحكم المحلي في إطار اللامركزية مكنت البلدية من صلاحيات شاملة في مجال المرافق والاسكان. وقد تم توزيع الصلاحيات المرتبطة بهذا المجال على مكاتب الجهاز التنفيذي على النحو التالي:

الإسكان وتطوير المناطق والأحياء المتدهورة عمرانيا والمدن والقرى لتناسب مع متطلبات الحياة العصرية. وقد تم تمكين هذا الجهاز من صلاحيات مكملة لمهامه الأصلية كالمساهمة في التطوير التقني وإعداد الخطط الفنية والتعاقد



مع المكاتب الاستشارية والشركات الوطنية والأجنبية. لكن الفساد والدعاية السياسية حادا بهذا الجهاز عن مهامه الأصلية وأدخل في متاهة المشاريع الكبرى المسقطة والتي لا تتلاءم مع أولويات واحتياجات المدن. خلال الفترة الأخيرة حاولت البلدية التواصل مع مختلف الأجهزة والعمل على تيسير عملية استئناف انجاز المشروعات السكنية بالاعتماد على الشركات



المحلية، الى ان الإشكالية المتعلقة بالتعاقد وبغيات سياسات واضحة تتعلق بتسوية التعهدات السابقة يعيق التقدم في المشاورات ويأخر الحل. في الأثناء

مكتب الإسكان	مكتب الأشغال العامة
<ul style="list-style-type: none"> <li>- وضع البرامج اللازمة لتنفيذ السياسات السكنية وفقا للنمو السكاني والتكوين الأسري داخل نطاق البلدية.</li> <li>- الإشراف الفني على تنفيذ المشروعات السكنية والمباني العامة.</li> <li>- الإشراف العام على تهيئة الأراضي اللازمة لإقامة المشروعات الإسكانية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تنفيذ التقسيمات والمخططات العمرانية المعتمدة.</li> <li>- اقتراح تقسيم الأراضي للبناء أو إقامة مشروعات سكنية وغيرها.</li> <li>- انشاء مرافق المنافع العامة في نطاق البلدية والإشراف عليها.</li> <li>- التنسيق مع الجهات المختصة بإصدار مواصفات وتراخيص للإنشاء السكني والصناعي والتجاري والمرافق داخل المخطط ومراقبة تنفيذها.</li> </ul>

المصدر: قرار وزير الحكم المحلي رقم 233 لسنة 2014 ميلادي بشأن الهيكل التنظيمي للبلدية

في ظل مواصلة تعطيل البلدية عن ممارسة صلاحياتها في مجال التنمية المحلية تبقى المشاريع المتوقفة رهينة الأجهزة التنفيذية المختلفة التي أحدثها النظام السابق ولم يتم حلها بعد أحداث 17 فيبرابر رغم شبهة الفساد التي تحوم حول الشخصيات المقربة التي عينت على رأس الإدارة المركزية لمختلف هذه الأجهزة. على هذا الساس تعود مسؤولية استئناف انجاز المشروعات السكنية ببلدية القرضة كل من:

- جهاز تنفيذ مشروعات الإسكان والمرافق.
- جهاز تنمية وتطوير المراكز الإدارية.
- مؤسسة الإسكان والمرافق.

ومن المعلوم ان حكومة ما قبل أحداث 17 فيبرابر أقدمت على أكبر عملية إنفاق في تاريخ ليبيا في مجال الإسكان والمرافق وذلك انطلاقا من سنة 2006. وقد نالت القرضة نصيبا محترما من هذه العمليات. أحدث النظام آنذاك عديد الأجهزة التنفيذية ونصب على رأسها شخصيات مقربة من أعلى هرم السلطة. من ضمن هذه الأجهزة التنفيذية لا يفوتنا ذكر جهاز تنفيذ مشروعات الإسكان والمرافق الذي اختص بمهام تنفيذ المشروعات المقررة في مجال

تبقى مواقع المشروعات السكنية عرضة للإتلاف والنهب والاستيلاء. من وجهة نظر عمرانية تغلب النمطية في تخطيط هذه المشروعات العمرانية، حيث صممت في شكل مجاورة تتركب من سكن ومرافق أساسية لا غير. كما لم يراعى في هذه التصاميم تناسق المشروعات مع النسيج العمراني القائم واندماجها الوظيفي في المدينة.



خريطة 2 : أمثلة من المشاريع السكنية المتوقفة ببلدية القرضة

والعلوم). فيما يتعلق بتوزيع الاختصاصات بين المتدخلين في قطاع التعليم، وعلى شاکلة اغلب القطاعات، تواصل الأجهزة المختصة وفروعها على مستوى المناطق الاشراف على كل مفاصل القطاع. ويقتصر دور البلدية على محاولة التنسيق مع إدارة الاشراف لحل الإشكاليات الملحة.

#### • الصحة:

يتوفر ببلدية القرضة عدد كبير من المباني المخصصة لإيواء المؤسسات الصحية بمختلف اصنافها حيث تم إحصاء:

- عدد واحد مستشفى عام تم استحداثه قريبا ولكن ينقصه الكادر الطبي في عدة تخصصات .
- عدد واحد مستشفى قروي.
- عدد 8 مراكز صحية.
- عدد 5 عيادات.
- عدد 6 سيارات اسعاف.

وأمكن حصر الإشكاليات التي تحول دون توفير خدمات صحية مقبولة للمواطن، رغم وجود شبكة متكاملة من المرافق الصحية تغطي كل تجمعات بلدية القرضة، في النقاط التالية:

- تدنى مستوى جودة الخدمات الصحية بالقطاع العام.
  - عدم توفر بعض التجهيزات الطبية وقدم نوعية البعض الآخر منها وعدم توفر خدمات الصيانة اللازمة لها.
  - عدم توفر العدد الكافي من الأطباء.
  - تنامي دور القطاع الخاص في تأسيس وإنشاء المرافق الصحية.
  - الافتقار إلى الكوادر الطبية ذات الكفاءة التخصصية العالية.
  - تقادم البنية التحتية للرعاية الصحية.
  - نقص الادوية.
  - ندرة التدريب والتطوير للكادر الوظيفي بالقطاع.
- في غياب سياسة قطاعية واضحة المعالم يجب البحث على حلول عاجلة لتوفير الخدمات الصحية الضرورية خصوصا في الحالات الاستعجالية.

#### • التعليم:

يوجد في بلدية القرضة عدد 32 مؤسسة تعليمية بها 2 وحدات خدمية تشع على اغلب التجمعات وتمكن التلاميذ من سهولة النفاذ الى المرافق العامة. على غرار ما تمت ملاحظته على مستوى كامل منطقة الشاطئ في مجال التعليم يمكن تلخيص تشخيص الوضع القائم في النقاط التالية:

- وجود شبكة من المدارس القابلة للتطوير .
- سهولة الوصول لكل أنواع المدارس.
- تدنى مستوى استثمارات القطاع العام في مجال تجهيز المدارس وصيانتها.
- ضعف برامج تأهيل وتطوير المدرسين وأساليب وتقنيات التدريس؛
- الافتقار إلى أدوات ومعدات التدريس ووسائل الإيضاح وفضاءات ممارسة الأنشطة والرياضية والثقافية؛
- نقص الموارد البشرية المؤهلة لتدريس المواد التخصصية (الفنية والطبية

- الاستفادة من الفرص في لحد من العوائق التي تكبح تنمية البلدية.
- افضت الاعمال المنجزة الى اعداد التحليل القطاعي وتحديد الرهانات القطاعية على النحو التالي:

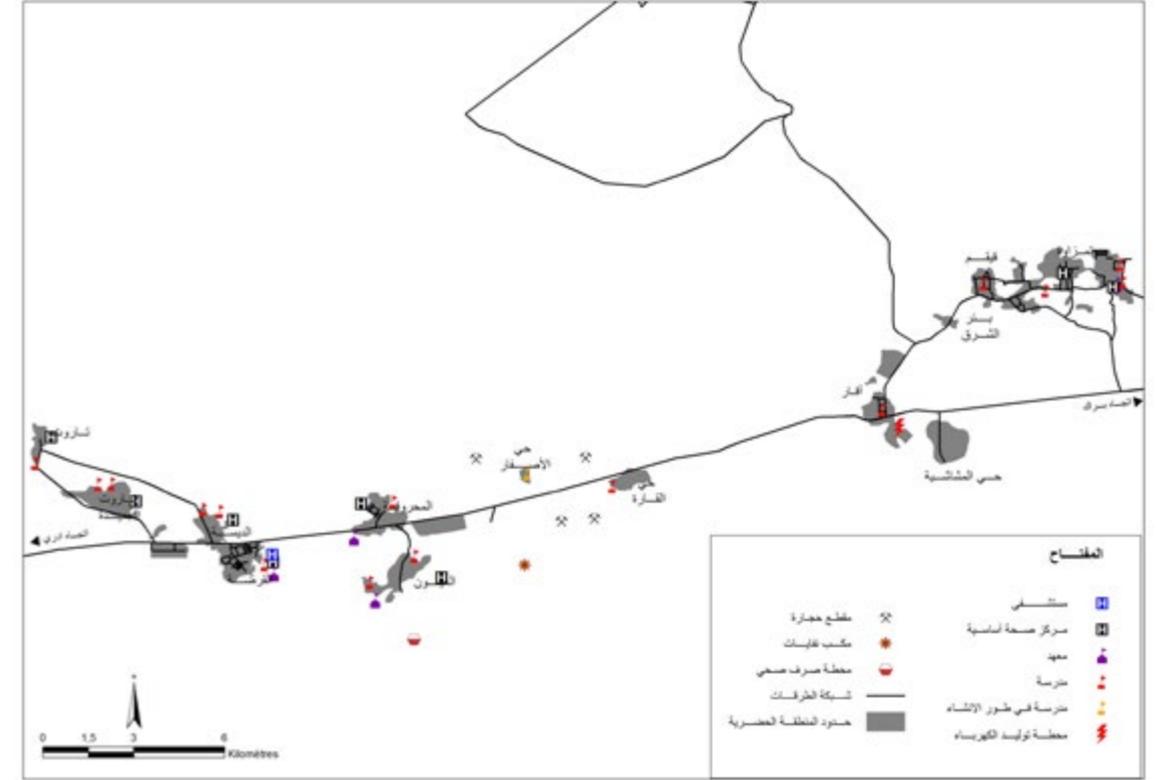
#### • تحليل قطاع الإسكان والمرافق:

<p><b>نقاط الضعف:</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- الاعتماد على الكفاءات والعناصر الاجنبية.</li> <li>- قلة الامكانيات.</li> <li>- الوضع الامني.</li> <li>- المركزية في الادارة .</li> </ul>	<p><b>المخاطر:</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- عدم الاستقرار الامني.</li> <li>- قلة الوعي عند المواطنين.</li> </ul>
<p><b>نقاط القوة:</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- الترابط الاجتماعي في المجلس البلدي.</li> <li>- المرافق الحيوية بالبلدية.</li> <li>- الدعم المالي .</li> </ul>	<p><b>الفرص:</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- وجود مساحات شاسعة داخل النطاق البلدية.</li> <li>- وجود كفاءات وخبرات ادارية مؤهلة.</li> </ul>

#### • رهانات قطاع الاسكان والمرافق:

- تضافر الجهود بين الاعضاء والمكاتب.
- تذليل الصعوبات التي تواجه المرافق الحيوية.
- الدعم المالي وفق اوجه الصرف لنظام البلديات وحسب الاوليات التي تمس المواطن .
- فرض رسوم مالية على الجهات الخاصة والشركات والتشاريكات المستغلة للموارد الطبيعية الموجودة في النطاق الجغرافي للبلدية لإستثمارها في إنشاء و صيانة المرافق.
- توظيف الخبرات والاستفادة منهم كلا حسب تخصصه في المجالات العلمية .

فيما يتعلق بتوزيع الصلاحيات بين المتدخلين في قطاع الصحة لا تزال الهياكل المركزية تدير مفاصل القطاع عبر فروعها في كل المناطق. في القطاع الخاص يتنظم الأطباء المحليون صلب نقابة تسهر على حسن سير القطاع وترعى مصالح منخرطيها. في حال ثبتت جدية هذه النقابات يمكن إيجاد حلول سريعة لمعضلة نقص الإطار الطبي مثل اللجوء الي الدوام بالتداول في اقسام الاستعجالي.



خريطة 3 : اهم المرافق ببلدية القرصة

#### • رهانات تنمية قطاع الإسكان والمرافق:

- انجزت الاعمال المتعلقة بأعداد شبكة تحليل القطاع (تحليل swot) بطريقة الفرق.
- تم عرض ونقاش جماعي لنتائج اعمال الفرق وتعديلها وتم التعرض خلال المناقشات الى الاشكاليات القطاعية وتحليلها لغرض تحديد الرهانات التي تمكن من:
- الاستفادة من نقاط القوة وتثمينها في تنمية البلدية.
- توظيف نقاط القوة في الحد من العوائق التي تكبح تنمية البلدية.
- استغلال الفرص التي تنتج عن تطور البيئة الخارجية.

### 2.3 - قطاع المياه والصرف الصحي والطرق:

#### • الصرف الصحي:

تعد بلدية القرضة ما يقارب 32000 ساكن. باعتماد معدل استهلاك فردي يساوي 300 لتر في اليوم، يمكن تقدير كمية المياه المستهلكة يوميا بحوالي 9600 متر مكعب. يمثل حجم المياه التي تصرف في شبكة الصرف الصحي أو الآبار السوداء 80% من المياه المستهلكة، أي 7680 متر مكعب. يتم تصريف المياه المستعملة في الوسط الطبيعي بدون معالجة.

تقدر نسبة الربط بشبكة المياه بحوالي 90% ونسبة الربط بشبكة الصرف الصحي بحوالي 10% و هي نسبة ضعيفة جدا.

#### • الماء:

تعتمد منطقة الشاطئ على الخزان الجوفي السفلي الواقع بالحافة الشمالية لحوض مرزق حيث تتدفق المياه من الآبار ذاتيا إلى ارتفاع من حوالي 1.0 متر إلى 20 متر نتيجة انخفاض منسوب سطح الأرض بجنوب الشاطئ بينما عند جبل الحساونة بشمال الشاطئ يصل عمق المياه بالآبار من 80 إلى 150 متر وذلك تبعا لارتفاع منسوب سطح الأرض. تتراوح الأملاح الذائبة بين 500 مجم / لتر إلى 1000 مجم / لتر. ويصل تركيز الحديد إلى مستوى أعلى من الحد المسموح به وفق المعايير الليبية للاستخدام الحضري بمعظم آبار الامداد المائي بالإقليم الفرعي. على سبيل الذكر قدرت المياه التي تم سحبها خلال سنة 2005 للاستخدامات الزراعية والحضرية ومياه النهر الصناعي بحوالي 423.814 م<sup>3</sup> / سنة. كما أن حوالي 20 م<sup>3</sup> / سنة تعتبر مياه مفقودة من الآبار المتدفقة ذاتياً.

يتم امداد البلدية بمياه الشرب من 42 بئر موزعة على 15 محلة بالبلدية أغلبها غير صالحة للشرب.

قبل احداث البلدية، كان قطاع المياه والصرف الصحي من اختصاص الشركة العامة للمياه والصرف الصحي. أظهر تحليل هذا القطاع تدني مستوى وجودة الخدمات لفائدة السكان وسوء ادارة هذا المرفق. يفسر هذا الوضع بتوظيف عدد كبير من الاطارات على حساب وسائل العمل وانتداب العمالة واختلال التوازنات المالية.

اعتبارا لأهمية هذا القطاع في تحسين جودة الحياة وحماية البيئة أفردته

وزارة الحكم المحلي بلائحة خاصة سيكون لها دور رئيسي في إعادة هيكلة وتنظيمه. وبالفعل تم اعتماد لائحة تنظيم مرافق المياه والصرف الصحي بالقرار رقم 158 لسنة 2014، وأوكل الى مجلس البلدية إنشاء وصيانة وإدارة شبكات المياه والصرف الصحي داخل البلدية. تحدد اللائحة بالخصوص الالتزامات المالية للمالكين في شكل رسوم مقابل الربط بالشبكات ورسوم استهلاك مع اعتماد التدرج في رفع التسعيرة حسب كميات الاستهلاك بهدف ترشيد الاستهلاك. كما تضبط اللائحة العلاقة التعاقدية بين المالكين المنتفعين بالخدمة والبلدية وتحدد التزامات وحقوق وواجبات كل طرف.

على هذا الأساس أحدثت المكاتب البلدية المعنية بالمياه والصرف الصحي سنة 2015 وبدأت بالتواصل مع الجهاز التنفيذي الا وهو شركة المياه والصرف الصحي وذلك من خلال مكتب التشغيل والصيانة ومكتب الخدمات.

#### • الطرق:

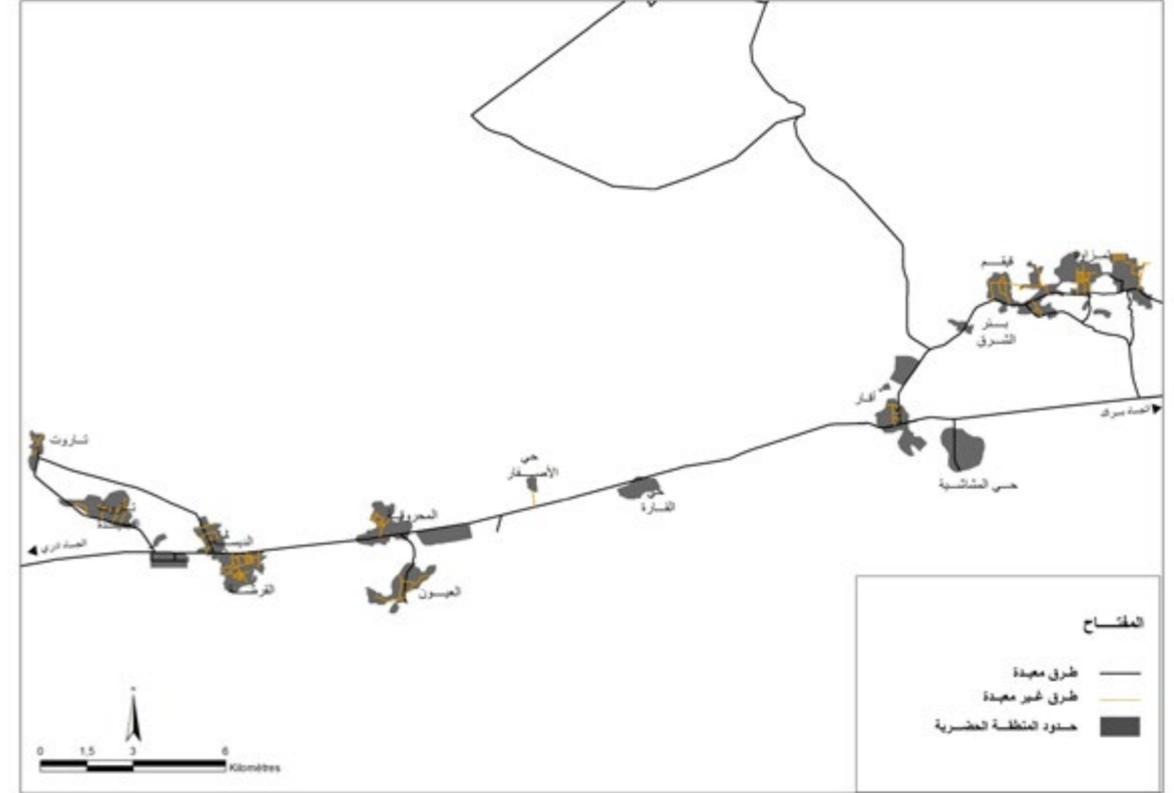
تحتوي بلدية القرضة على 260 كم من الطرق منها 60 كم طرق رئيسية و 180 كم طرق فرعية. نسبة الطرق المعبدة لا تفوت 10% و 50% من الطرق غير صالحة لسير المركبات. كما أن جميع الطرق تفتقر للإنارة العمومية. تفتقر إذا كل التجمعات بالبلدية الى التعبيد. اغلب الطرق هي عبارة عن مسالك ترابية. إذا اعتبرنا ان الطريق هو العنصر الأساسي لتنظيم التجمعات السكنية والربط بين جميع مكوناتها فان هذا الوضع لا يليق ببلدية مثل القرضة مع العلم لعدم وجود مشاريع لتأهيل الطرق في الوقت الراهن.

#### • رهانات تنمية قطاع المياه والصرف الصحي والطرق:

انجزت الاعمال المتعلقة بأعداد شبكة تحليل القطاع (تحليل swot) بطريقة الفرق. تم عرض ونقاش جماعي لنتائج اعمال الفرق وتعديلها وتم التعرض خلال المناقشات الى الاشكاليات القطاعية وتحليلها لغرض تحديد الرهانات التي تمكن من:

- الاستفادة من نقاط القوة وتثمينها في تنمية البلدية.
- توظيف نقاط القوة في الحد من العوائق التي تكبح تنمية البلدية.

- استغلال الفرص التي تنتج عن تطور البيئة الخارجية.
  - الاستفادة من الفرص في الحد من العوائق التي تكبح تنمية البلدية.
- افضت الاعمال المنجزة الى اعداد التحليل القطاعي وتحديد الرهانات القطاعية على النحو التالي:



خريطة 4 : حالة الطرقات ببلدية القرضة

المخاطر:	الفرص:
- وجود الابار السوداء بالبلدية.	- توفر المياه بشكل كبير في باطن الارض.
- عدم اتباع الطرق الصحية في تنقية المياه.	- وجود خطط ودراسات مجهزة للصرف الصحي.
- عدم اتباع الخطط والاساليب العلمية لتنفيذ المشاريع.	- عدم وجود عوائق طبيعية لشق الطرق .
- تراكم تنفيذ المشروعات دون الرجوع للاوليات.	- وجود الخبرات المختصة في مجال الطرق.
- القدوم على تنفيذ المشروعات بدون الرجوع للدراسات.	
- عدم وجود تعويضات مالية للاملاك الواقعة في مسارات الطرق.	

- **رهانات قطاع المياه والصرف الصحي والطرقات:**
  - الاستفادة من الخامات المتوفرة بالبلدية بالنسبة لانشاء الطرق.
  - العمل على الخرائط والمشروعات السابقة التي اعدت ولم تنفذ ووضعها قيد الانشاء .
  - توفر الامن للشركات المنفذة وتقييدها حسب اللوائح القانونية.
  - استغلال الكميات الكبيرة من المياه الجوفية واستثمارها.
  - دعم الشركات المحلية والوطنية وتشجيعها وتحفيزها .
  - الاعتماد على الخبرات المحلية واستثمارها في الشركات الوطنية « مهندسين - مهنيين - خبراء».

### -3.3 قطاع التخطيط العمراني:

ادخل التأخير الحاصل في اعداد مخططات الجبل الثالث (2000 – 2020) ارتباكاً على منظومة التصرف في التعمير، انجر عنه تعطيل اجراءات التقسيم وخص البناء والإجراءات العقارية. واستفحل البناء العشوائي داخل وخارج المناطق المغطاة بمخططات عمرانية وتفاقم الضغط على العقارات نتج عنه ارتفاع مشط في قيمة الأرض.

تم اعتماد المخطط العمراني النافذ في بلدية القرضة سنة 1976 ضمن منظومة مخططات الجيل الثاني. وقد اعتمد تصميم هذا المخطط على مبادئ التخطيط الوظيفي عبر آلية التنطبق والتصنيف المنظم للمقاسم وتحديد حوزة الطرق وفق معايير فنية ووظيفية. لا تراعي النسيج العمراني القائم إلى جانب مساحة صغيرة

نقاط القوة:	نقاط الضعف:
- نسبة الربط بشبكة المياه بحوالي 90% .	- تلوث المياه الجوفية «غيرصالحة للشرب» .
- وجود شركات وطنية محلية منفذة.	- عدم وجود صيانة دورية لابار وشبكات الري.
- وجود اماكن تصريف مياه الصرف الصحي .	- عدم اتباع المخططات وذلك من خلال البناء العشوائي .
- وجود خطط مجهزة لتصريف مياه الصرف الصحي.	- عدم توفر المبالغ المالية للتنفيذ.
- توفر الخدمات.	- عدم توفر الدعم المالي .
- وجود دراسات استراتيجية مسبقة لتنفيذ الطرق.	- عدم توفر الامن للشركات.

للتوسع تم تحديدها وفق فرضيات النمو السكاني.

تبين في مختلف مراحل تنفيذ المخططات العمرانية لبلدية القرصة عدم توفر الامكانيات لإنجاز مختلف مكوناتها. وبالفعل لم تتمكن مختلف المصالح المعنية بتنفيذ المخططات من القيام بعمليات الهدم وفتح المسارات كما لم يتوفر

واضطرت المصالح المعنية بالتخطيط الى غض الطرف عن البناء خارج حدود المخطط العمراني النافذ. أصبح التوسع العمراني العشوائي بارزا للعيان منذ سنة 2000، اي مباشرة إثر انقضاء المدة الزمنية الافتراضية لنفاذ المخطط العمراني. تسارع نسق النمو العمراني خلال العشرية الاخيرة التي شهدت تعطيل اعمال اعداد مخططات الجيل الثالث وظهور المشاريع الكبرى المسقطة في مجال الاسكان والمرافق العامة.

#### •تداخل الاختصاصات في مجال التخطيط العمراني:

اوكل القانون 59 ولوائحه التطبيقية وقرار وزير الحكم المحلي رقم 233 لسنة 2014 بشأن الهيكل التنظيمي للبلدية وجهازها التنفيذي اختصاصات واسعة في مجال التخطيط العمراني. بقراءة القرار 233 في جزئه المتعلق باختصاص مكتب التخطيط العمراني يتبين ان البلدية مطالبة بإعداد مخطط للمدن والقرى التي تقع في نطاقها وتقسيم الاراضي داخل المخطط واعداد مخططات لطرق داخل المدن والطرق الزراعية ومتابعة البناء للخواص بحيث يكون مطابقا للمخططات. لكن ممارسة اختصاص مكتب التخطيط العمراني مشروطة في نفس القرار بتنفيذ القوانين والقرارات واللوائح في مجال التخطيط العمراني داخل نطاق البلدية. يمكن ان يعيق الصمت المتعلق بإجراءات المصادقة على المخططات اعتمادها في تخطيط وتنفيذ مشاريع التقسيم والطرق والمرافق والاسكان.

#### •مخطط عمراني جامد معيق للتنمية:

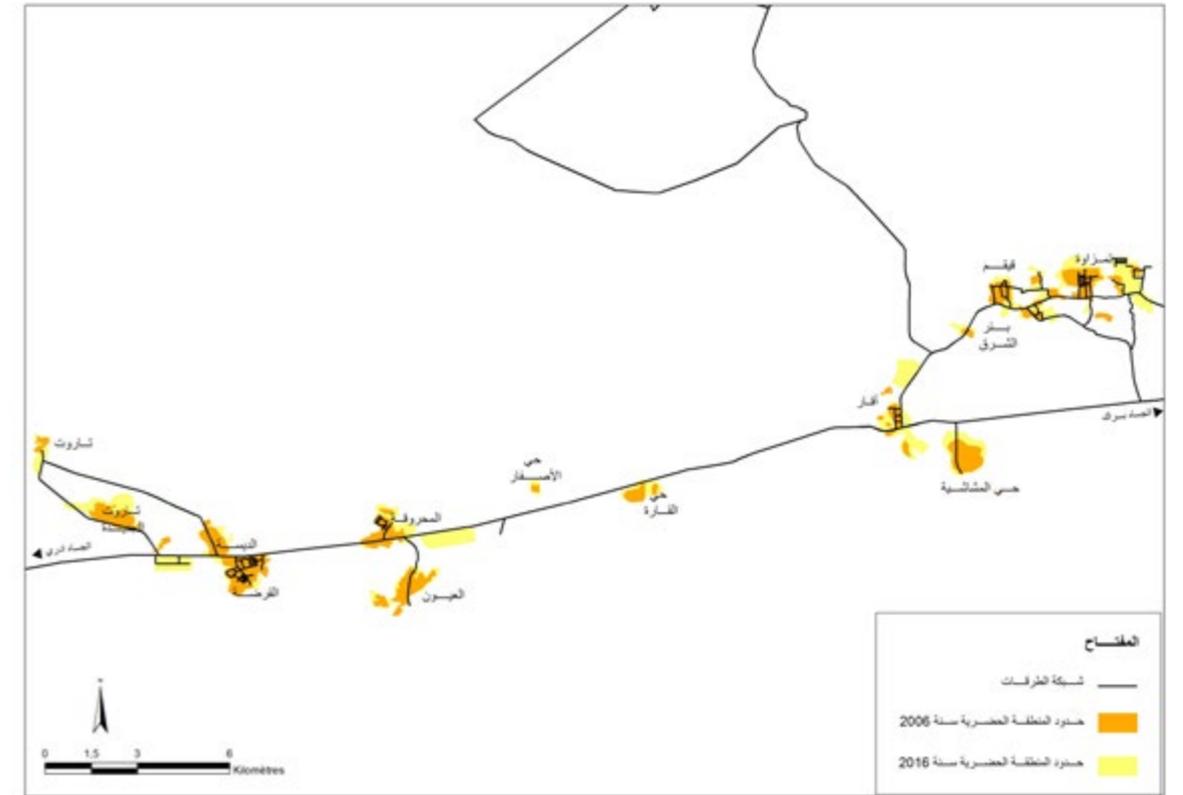
ان المخططات العمرانية المعتمدة في ليبيا تحدد شكل وتنظيم ووظائف المدينة ومكوناتها العمرانية على مدى 20 سنة. ولا يمكن تعديلها او مراجعتها إلا بعد انقضاء مدة نفاذها. بالتالي فهي ترهن المستقبل ولا تسمح بمواكبة تطور نمط العيش والتأقلم مع المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية.

و من أهم العوائق التي تم التطرق لها في الورشة في ما يخص التخطيط العمراني: •تفاقم ظاهرة العشوائيات.

•اختلاف الإدارات و تغييرها قبل إنتهاء المشاريع.

•نقص أو توقف التمويل للمشاريع مع سوء الإدارة و الفساد المالي.

السنة	المساحة بالهك
2002	774
2009	1533



خريطة 5 : النمو العمراني لبلدية القرصة

التمويل الضروري لإنجاز البنية التحتية وبرامج الاسكان والمرافق العامة. في الواقع تزامن دخول مخططات الجيل الثاني حيز التطبيق مع فرض الحضر على النظام الليبي وتقلص الموارد المالية للدولة.

### •رهانات تنمية قطاع التخطيط العمراني:

انجزت الاعمال المتعلقة بأعداد شبكة تحليل القطاع (تحليل swot) بطريقة الفرق. تم عرض ونقاش جماعي لنتائج اعمال الفرق وتعديلها وتم التعرض خلال المناقشات الى الاشكاليات القطاعية وتحليلها لغرض تحديد الرهانات التي يمكن من:

- الاستفادة من نقاط القوة وتثمينها في تنمية البلدية.
- توظيف نقاط القوة في الحد من العوائق التي تكبح تنمية البلدية.
- استغلال الفرص التي تنتج عن تطور البيئة الخارجية.
- الاستفادة من الفرص في الحد من العوائق التي تكبح تنمية البلدية.

افضت الاعمال المنجزة الى اعداد التحليل القطاعي وتحديد الرهانات القطاعية على النحو التالي:

### •تحليل قطاع التخطيط العمراني:

<p><b>نقاط الضعف:</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- وجود مكاتب استشارية بالبلدية مختصة بالتخطيط العمراني والرفع المساحي.</li> <li>- وجود مساحات شاسعة لعمل مخططات شاملة لجميع المرافق.</li> </ul>	<p><b>نقاط الضعف:</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- عدم المحافظة على المخططات التي يتم انشائها من التخطيط العمراني.</li> <li>- عدم تسجيل قطع الاراضي باسم الدولة الليبية.</li> </ul>
<p><b>الفرص:</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- استغلال المساحات الشاسعة داخل النطاق الجغرافي للبلدية.</li> <li>- الاستفادة من الخبرات والمهندسين بالمكاتب الهندسية.</li> </ul>	<p><b>المخاطر:</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- اعتداء المواطنين على المخططات العامة والاراضي المملوكة للدولة.</li> </ul>

### •رهانات قطاع التخطيط العمراني:

- المحافظة على المخططات المسجلة باسم الدولة الليبية
- تسجيل وتوثيق جميع الاراضي الغير مسجلة في التخطيط العمراني
- دهم وتحفيز المكاتب الاستشارية والهندسية
- عمل مسح شامل للبلدية «خريطة جوية»

### 4.3 - قطاع التخطيط:

يعتمد قطاع التخطيط وتنفيذ الميزانية البلدية على قوانين عامة لم تحين لمواكبة المتغيرات السياسية في ليبيا. كما لم يتم الى حد الان تخصيص اعتمادات لباب التنمية والاكتفاء برصد ميزانيات للتسيير والصيانة والطوارئ. كما ان البلدية تجد صعوبات في الحصول على الأموال المرصودة من الدولة. في المقابل لا يمكن للبلدية بمواردها الذاتية المحدودة تحقيق التنمية المحلية.

سنة 2015	سنة 2014	
0	0	باب الاستثمار
900000	1200000	باب التسيير

### تحليل قطاع التخطيط

<p><b>نقاط الضعف:</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- وجود خبرات محلية.</li> <li>- الدعم المالي من الوزارة.</li> </ul>	<p><b>نقاط الضعف:</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- عدم توفر ميزانيات.</li> <li>- عدم القدرة على ضبط الإيرادات من الجهات المحلية.</li> <li>- وضع قيود على بنود الصرف.</li> </ul>
<p><b>الفرص:</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- الاستفادة من الجباية لدعم الخزنة العامة.</li> </ul>	<p><b>المخاطر:</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- وجود تفويضات الية بدون تغطية نقدية.</li> </ul>

### •رهانات قطاع التخطيط:

- وضع الرقابة المشددة على الجهات ذات الجباية داخل نطاق البلدية
- تقديم خطط مستقبلية « قصيرة - متوسطة - طويلة المدى » تعود بالنفع على البلدية.

### 5.3 - قطاع البيئة والنظافة

يمكن تقدير كمية القمامة التي تنتجها مدن وتجمعات بلدية القرصة بالاعتماد

على عدد السكان وعلى معدل إنتاج يومي يساوي 1 كغ للفرد الواحد. يفرز سكان البلدية يوميا 32 طن من القمامة المنزلية، دون اعتبار الفضلات الصناعية والفضلات الخاصة وفضلات البناء. كميات كبيرة من المواد الملوثة للموارد الطبيعية، بعضها سام، ترمي في عديد النقاط بدون أي احتياط للحد من مؤثراتها على البيئة. ينذر الوضع البيئي بالمدينة بتفاقم المخاطر الصحية ويتطلب تدخل سريع للإصلاح وبرامج مدروسة لمعالجة الأسباب.

تبين التقارير الواردة من المصالح المعنية بالنظافة والإصلاح البيئي انتشار المكبات العشوائية للقمامة داخل المدن والتجمعات وفي مجاري الاودية، ولا يوجد مكب مراقب. يتم تجميع ونقل القمامة يوميا بإمكانيات مادية محدودة وغير ملائمة. تتكدس القمامة في عديد النقاط السوداء المحاذية للمناطق السكنية وتساهم في تكاثر الحشرات وانبعاث الروائح الكريهة والغازات السامة وتلوث الطبيعة. فهذا القطاع غير منظم بالشكل الذي يحد من المؤثرات البيئية للقمامة.

في إطار إعادة توزيع الإصلاحات بين الدولة والجماعات المحلية تم تحويل اختصاصات النظافة الى وزارة الحكم المحلي على المستوى المركزي والبلدية في المستوى المحلي. في باب توزيع الاختصاصات بين المكاتب داخل الجهاز التنفيذي تتميز اللوائح الصادرة في هذا الشأن بإدراج التثقيف البيئي ومشاركة منظمات المجتمع المدني والشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في مجال النظافة ضمن اختصاص المكاتب. وهو ما يوفر الغطاء القانوني للتواصل مع المواطن ولتفعيل دور القطاع الخاص في ادارة المرافق العامة. من اهم مصادر التلوث بمنطقة الشاطئ نذكر:

• تلوث المياه الجوفية بمياه الرشع من مكبات القمامة:

تعتبر طريقة التخلص النهائي من القمامة الحالية وهي رميها بالمكبات العشوائية المفتوحة وحرقتها أحيانا غير ملائمة وملوثة لعناصر البيئة وخصوصاً المياه الجوفية والبيئة المحيطة من أرض وهواء. حالياً المكبات العشوائية تقع في مواقع قريبة جداً من التجمعات السكانية ومن مصادر الإمداد المائي.

• مياه الصرف المتأتية من الصناعات الحرفية والخدمية:

بعض الصناعات الخدمية والحرفية لازالت تقوم بأنشطتها بين المناطق السكنية. كل الأنشطة الصناعية الحالية، إما مربوطة بشبكة الصرف العامة أو تستخدم الآبار السوداء وفي النهاية تصرف جميعها في نفس مصبات مياه الصرف الحضرية مسببة زيادة في تلوث المياه الجوفية والبيئية المحيطة.

• التلوث بمياه الصرف الصحي:

أوضحت المعلومات المتوفرة بأن %90 من المباني السكنية ببلدية القرضة مزودة بالإمداد المائي عن طريق الشبكة العامة بينما %10 فقط من المباني مربوطة بشبكة الصرف الصحي العامة التي تصرف في مصبات عشوائية، وأن باقي المباني تستخدم آبار سوداء أو خزانات خرسانية يتم تفريغها عند امتلاءها في المصب أو بالصحراء. يبلغ معدل مياه الصرف الصحي التي تصرف جميعها بدون معالجة ببلدية القرضة بحوالي 7680 م<sup>3</sup>/ يوم.

• التلوث بمياه الصرف الزراعية:

إن ازدياد الرقعة الزراعية بمنطقة الشاطئ صوحت بزيادة في معدل استخدام الأسمدة والمبيدات الكيماوية الزراعية بمختلف أنواعها، إضافة إلى الإفراط في الاستعمال نتيجة القصور في الوعي بهذا القطاع، لذلك توجد احتمالية تلوث المياه الجوفية إضافة إلى تلوث الإنتاج.

أهم المؤشرات البيئية التي يمكن استخلاصها من دراسة بيئة منطقة الشاطئ تفضي إلى ما يلي:

- يوجد هبوط في منسوب المياه الجوفية في العديد من المواقع بمنطقة الشاطئ .

- تقلص الغطاء النباتي الطبيعي وتهالك مساحات شاسعة من أشجار النخيل في عدة المواقع بمنطقة الشاطئ.

- تعرض المياه الجوفية للتلوث نتيجة استخدام المصبات العشوائية للتخلص النهائي من مياه الصرف الصحي والآبار السوداء والرشع من المكبات العشوائية. كما أن الإفراط في استخدام الأسمدة والمبيدات الكيماوية والأدوية

-قطاع الصناعات الصغرى والمهن والخدمات غير منظم ويقدم منتوجات وخدمة عادية من حيث التنوع ومستوى الجودة، ويتركز بالأساس في مدينة القرضة.

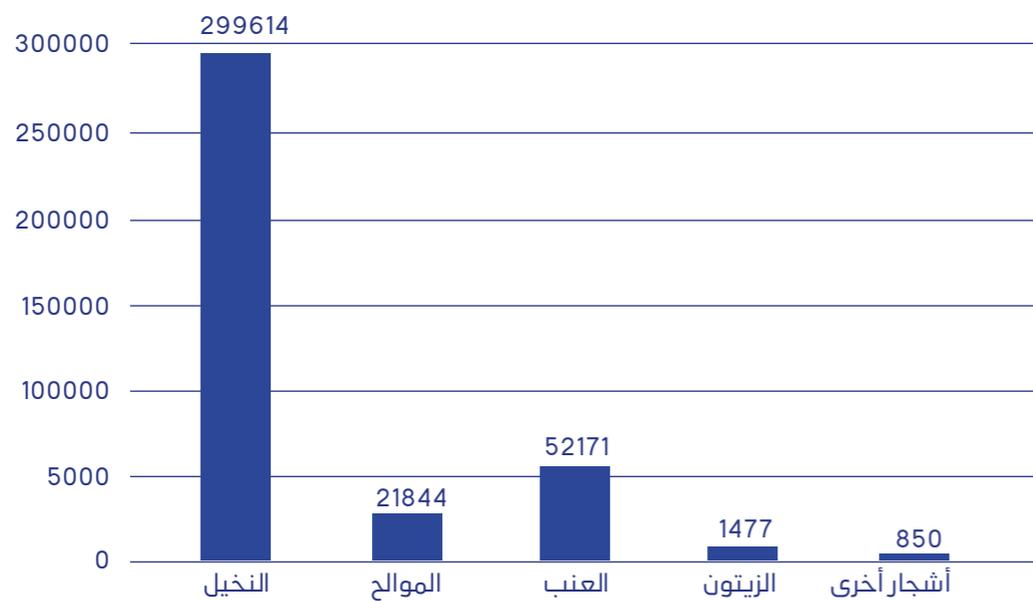
- قطاع النقل مهمش يهيمن عليه النقل العشوائي ويوفر دخل اضافي لعدد من المتمتعين بالراتب أو المعاش.

- قطاع السياحة لم يشهد أي تقدم، فالبلدية لا تتوفر على مرافق ولا خدمات يمكن أن تستجيب لحاجة السائح المحلي والأجنبي.

- مجال الخدمات الراقية الضرورية لتأطير الاقتصاد غير موجودة بالشكل الذي يدعم الاستثمار على غرار ادارة المؤسسات والمحاسبة والمالية وكذلك طب الاختصاص والمصحات.

#### •الزراعة والإنتاج الحيواني:

يعتبر قطاع الزراعة وتربية الحيوانات بمنطقة وادي الشاطئ أحد اهم ركائز النمو الاقتصادي والاجتماعي. وقد انتفعت هذه المنطقة بعدد من المشاريع الزراعية الاستيطانية. كما شهدت هذه المنطقة تطورا سريعا لعدد المزارعين الذي تجاوز 4000 مزارعا، وتوسعا كبيرا للمساحات الزراعية التي تجاوزت 30000 هكتارا، وتطورا لكميات الإنتاج من الخضروات والحبوب والعلف والثمار.



رسم 7 : الأشجار حسب النوع

الزراعية ساهم في تلوث التربة والمياه الجوفية بالمناطق الزراعية.  
- يوجد تلوث منجر عن عدم الاعتناء بالقمامة والمخلفات الصلبة الصناعية والطبية، حيث يتم التخلص النهائي من هذه المخلفات بطرق غير سليمة.  
- انبعاث بعض الملوثات نتيجة للحرق العشوائي للمخلفات الصلبة بالمكبات المنتشرة بكل التجمعات السكانية.

#### •تحليل قطاع البيئة والنظافة:

نقاط القوة:	نقاط الضعف:
- وجود الموارد البشرية.	- عدم وجود الية صحية للاستفادة من القمامة.
	- عدم وجود مصانع فرز واعادة تدوير القمامة.
	- عدم وجود الكوادر الفنية للصيانة.
الفرص:	المخاطر:
- وجود مساحات شاسعة تصلح ان تكون مكبات وذلك لبعدها عن الاحياء السكنية.	- تراكم القمامة مما لها من اثر سلبي يساهم في التلوث.
- توفر العمالة ووسائل نقل القمامة.	

#### •رهانات قطاع البيئة والنظافة:

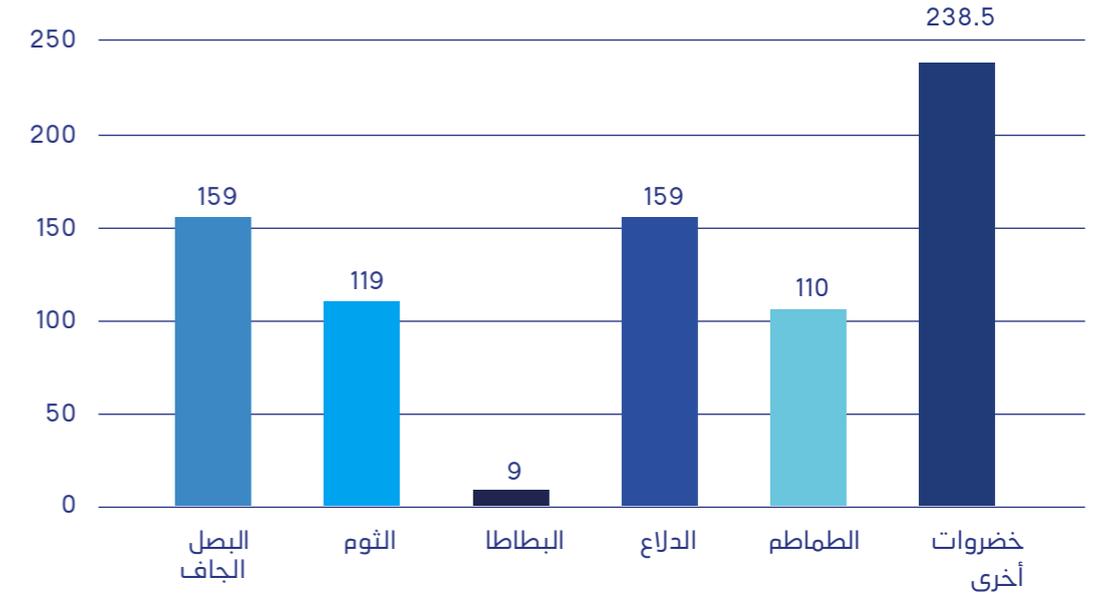
- توفر الامكانيات اللازمة للتخلص من القمامة.
- خلق حوافز للعناصر القائمة على عملية النظافة.
- العمل على تجهيز مصانع لفرز القمامة واعادة التصنيع.
- تجهيز ووضع حاضنات قمامة على الطرق العامة.
- تجهيز ورش للصيانة.

#### 6.3 -الاقتصاد والمواصلات والطاقة

يتركب النسيج الاقتصادي المحلي أساسا من الأنشطة الخدمية والتجارية والصناعات الصغرى. ولا توجد صناعة متوسطة ولا أنشطة سياحية. يعتبر قطاع الزراعة وتربية المشاية اهم القطاعات المنتجة. تبين كل المعطيات ضعف النسيج الاقتصادي:

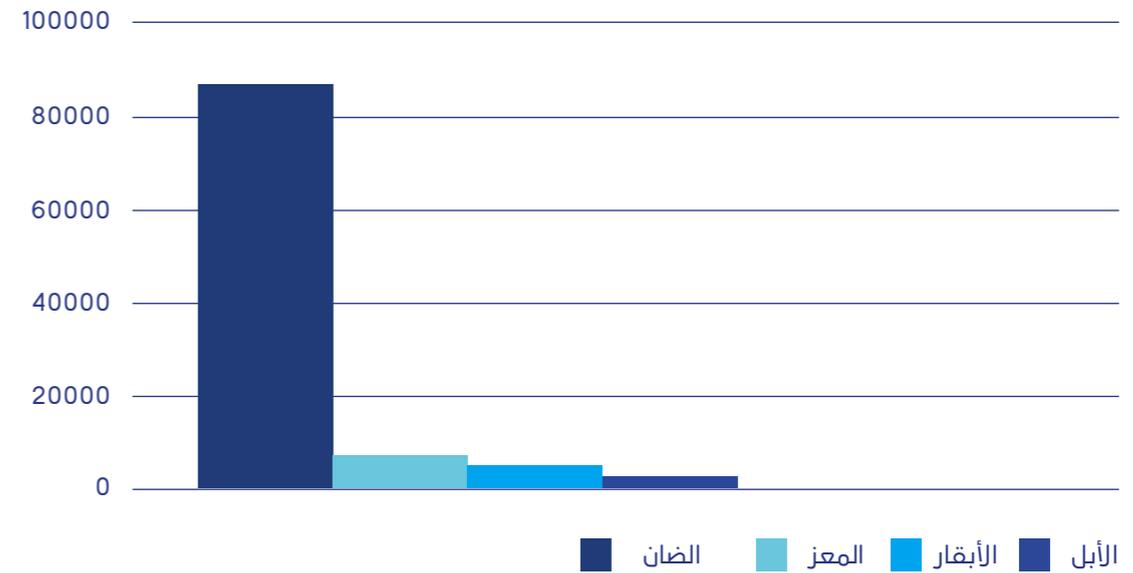
تتوفر منطقة الشاطئ على عدّة مقومات يمكن تثمينها في إطار استراتيجية تنمية شاملة اندماج سريع في الاقتصاد المحلي والوطني. من ضمن هذه المقومات القابلة للتثمين نذكر:

- نسبة السكان النشيطين من فئة (15-59) سنة التي تصل في 64% وهو ما يمثل طاقة بشرية هائلة توفر أهم ركيزة للتنمية بالمنطقة
- عوامل مناخية خصوصية يمكن استغلالها في إنتاج الطاقة المتجددة والمنتجات الزراعية قبل فصلية والباكورات.
- موارد وثروات طبيعية متنوعة كالحجارة والرمل والطين والمعادن يمكن تثمينها في صناعة مواد البناء والخزف والبلور والتعدين.
- موروث ثقافي وتاريخي ثمين بمدن وقرى منطقة الشاطئ يوفر امكانية تدعيم وتنويع السياحة الثقافية.
- مشاهد ومواقع طبيعية من جبال وواديان وعيون وصحاري يوفر إمكانية تنويع وتدعيم السياحة البيئية والسياحة الرياضية.
- نواة جامعية يمكن أن تساهم في تكوين كوادر مختصة في الصناعة والسياحة والادارة المالية والمحاسبة لغرض الملاءمة بين التكوين وسوق العمل.
- يمكن للمدينة تطوير قاعدة اقتصادية صلبة إذا وفرت الإمكانيات المادية والتنظيمية لمكاتب الجهاز التنفيذي المعنية بالقطاعات الاقتصادية وأحكمت التنسيق بينها. وقد أبرز تحليل اختصاصات الجهاز التنفيذي الدور الرئيسي للبلدية في دفع التنمية الاقتصادية. حيث يختص مكتب المشروعات بإنشاء حاضنات المشاريع الصغرى والمتوسطة ويعالج الانحرافات السلبية لهذه الحاضنات كما يختص بتسهيل اجراءات انشاء المصانع الصغرى والمتوسطة.
- ويختص مكتب العمل بتحديد احتياجات سوق العمل والعلاقات الشغلية ويقترح وينفذ الخطط التدريبية وتأهيل الكوادر.
- كما حظي قطاعي السياحة والصناعة بمكاتب مختصة. يهتم مكتب السياحة بإعداد الخطط القطاعية وتنظيم القطاع والدعاية والترويج الى جانب تحفيز المستثمرين وتأطيرهم. ويختص كذلك برعاية الآثار وحماية الصناعات التقليدية. في باب الصناعة يختص المكتب بوضع الخطط في المجال الصناعي وتبسيط الاجراءات وتشجيع الإنتاج وتهيئة البيئة المناسبة لتنفيذ المشروعات الانتاجية.



رسم 8 : الإنتاج الزراعي بمنطقة الشاطئ

في مجال الإنتاج الحيواني يتجاوز عدد الحيوانات الرئيسية 130000 ألف رأس. تبرز تركيبة القطيع حسب النوع اهتمام أكبر بتربية الضأن (100000 رأس) وتراجع الإتمام بقطيع الإبل (800 رأس).



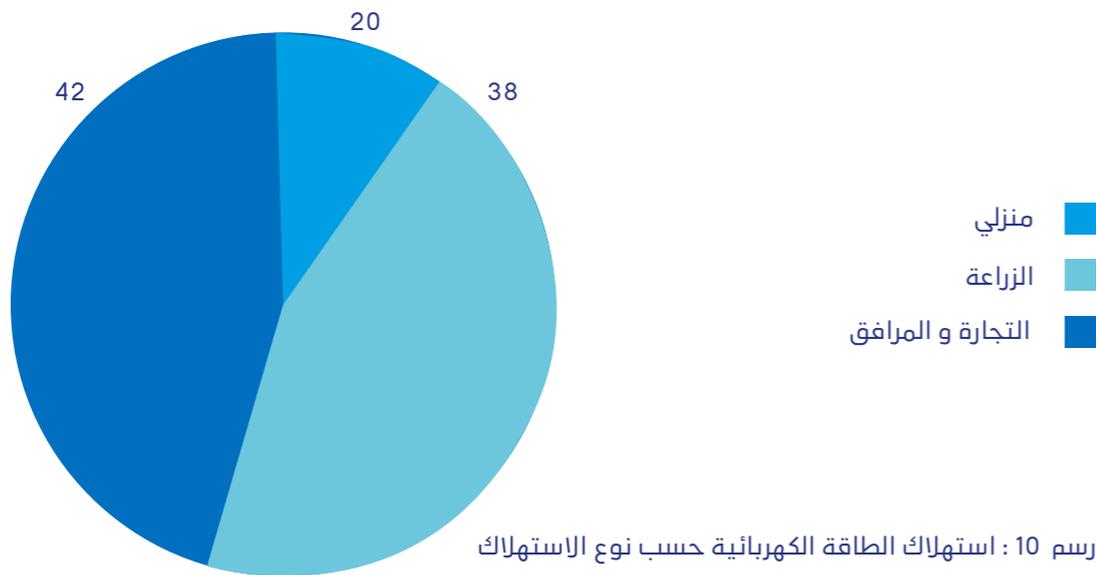
رسم 9 : الثروة الحيوانية حسب الأنواع الرئيسية

الشاطئ في حدة هذه المعوقات. كما أن غياب الصيانة الدورية لهذه الشبكة أدى إلى تدهورها وبالتالي إنقاص كفاءتها وقدرتها على تصريف المركبات والأحمال المارة عليها. في مجال النقل الجوي لا يوجد بمنطقة الشاطئ أي مطار يستخدم للأغراض المدنية في الوقت الحاضر، غير أنه يوجد مطار على بعد 5 كم تقريباً من مدينة براك يستخدم لبعض الأغراض الخاصة. هذا المطار يمكن تطويره وتحسينه ليستخدم في أغراض الطيران المدني للرحلات الداخلية.

#### • الطاقة الكهربائية:

الطاقة الكهربائية هي قطاع استراتيجي ومحرك أساسي لتطوير كافة أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية. فوجود الكهرباء يدعم التطور والتقدم، وعدم توفرها يعني الركود الاقتصادي والتباطؤ في النمو.

يتم امداد منطقة الشاطئ عن طريق شبكة النقل الوطنية KV 220 عبر خطي ربط KV 66 بمحطتي سبها والنهر الصناعي. يوجد بمحطة وادي الشاطئ عدد محولين KV 220 / 63 لتغذية شبكة الجهد المتوسط KV 66. كما تشمل شبكة توزيع الكهرباء بالشاطئ 6 محطات تحويل الجهد المتوسط KV 66/11 بكل من اشكدة و برقن و ام الجداول و دبوات و مطار براك و ادري.



رسم 10 : استهلاك الطاقة الكهربائية حسب نوع الاستهلاك

ويكتمل استعراض المكاتب المتدخلة في المجال الاقتصادي بمكتب الاقتصاد الذي ينجز الدراسات الاقتصادية ويوجه الاستثمار العام والخاص نحو القطاعات المجدية ويهيئ المناخ الملائم لاستقطاب المستثمرين، من ذلك تحفيز الاستثمار وتشجيع المستثمرين.

لكن بقدر ما توليه الحكومة الليبية من أهمية للمجال الاقتصادي، إيماناً منها بضرورة الاستعداد لفترة ما بعد النفط، بقدر ما أثقلت كاهل البلدية الفتية باختصاصات دقيقة تتطلب دراية وحنكة في المجال الاقتصادي ومحيط الأعمال. كما أن كثرة المتدخلين في المجال الاقتصادي من شأنها تعقيد الإجراءات والتمديد في آجالها. في هذه الحالة تكون البلدية أمام خيارين:

- الأول يتمثل في إحداث هيكل يتولى كل المهام على غرار الوكالة الاقتصادية.
- الثاني يتمثل في وضع آلية تسمح بالتنسيق بين كل المكاتب على غرار مركز الأعمال أو الشباك الموحد.

#### المواصلات والطاقة:

##### • المواصلات:

يعتبر وجود منظومة نقل فعالة أهم عوامل التنمية الاجتماعية والاقتصادية، إذ تؤدي إلى سهولة الاتصال والربط بين المناطق وتجعلها أكثر تطوراً وتزيد من فرص الاستثمار بها وتساهم بشكل مباشر في حسن استغلال مناطق الثروات الطبيعية وتنميتها.

إن منطقة الشاطئ موصولة حالياً بشبكة طرق رئيسية تربطها بالعاصمة والمدن الساحلية وبالمناطق الجنوبية والشرقية من القطر الليبي. يعتبر الجزء الشرقي من منطقة وادي الشاطئ موقع محوري لترابط فروع الشبكة الوطنية للمواصلات.

داخل منطقة الشاطئ يأمن الطريق الرئيسي أشكدة - برقن الربط بين سلسلة المدن والقرى المحاذية له ويأمن المنفذ الوحيد لكل المدن والقرى. تتفرع عن هذا الطريق مسالك وطرق ريفية تربط القرى والتجمعات الأخرى التي تنتصب على مسافات قصيرة تعدد ببعض الكيلومترات عن الطريق الرئيسي.

من جانب آخر يمثل عبور المدن عامل إطالة للمدة الزمنية للنقل واختناق لحركة المرور وارتفاع لوتيرة الحوادث. يساهم الامتداد الخطي لأغلب مدن منطقة

وتهيئة كامل المنطقة. يتناول هذا الجزء من التقرير نتائج العمل الجماعي المنجز للغرض.

اعتمدت منهجية وضع تصور مستقبلي لتنمية وتهيئة منطقة وادي الشاطي على مرحلتين. في مرحلة أولى تناول المشاركون بالدرس والتحليل الوضع القائم ومقومات ومعوقات التنمية في المجالات التالية:

- الموقع الجغرافي والثروات الطبيعية.
- الطرق والبنية التحتية للمواصلات.
- الشبكة العمرانية.
- التنمية الاقتصادية.

فيما يلي حوصلة تأليفية للتشخيص الجماعي الاستشراقي لتنمية وتهيئة منطقة وادي الشاطي.

#### 1.4 - نتائج التشخيص الجماعي لتهيئة وتنمية منطقة وادي الشاطي:

أمكن تلخيص أعمال الفرق المتعلقة بالوضع القائم ومقومات ومعوقات تنمية وتهيئة منطقة وادي الشاطي في النقاط التالية:

- موقع جغرافي مميز ومخزون طبيعي ضخم.
- تنظيم عمراني غير متكامل.
- بنية تحتية محدودة ومتهاكة.
- شبكة مواصلات داخلية وخارجية معيقة للتنمية.
- تهمين محدود للإمكانيات الاقتصادية بهذه المنطقة.

#### • موقع جغرافي مميز ومخزون طبيعي ضخم :

تقع منطقة الشاطي في شمال إقليم فزان في الجزء الجنوبي الغربي من ليبيا. معظم المنطقة مغطى بالصحراء والتي تمثل إحدى المعالم والمظاهر الطبيعية السائدة، لذلك نجد أن المنطقة تتميز بمناطق شاسعة قاحلة غير أهلة بالسكان ومناطق صغيرة ضيقة من التجمعات السكانية في الاجزاء التي تتواجد فيها

شهادة منطقة الشاطي خلال السنوات الأخيرة، على غرار بقية المناطق اضطراب في الامداد بالطاقة الكهربائية نتج عنه طرح الاحمال وقطع الكهرباء تجاوز في بعض الفترات الأسبوع. ساهم هذا الوضع في تعطيل المصالح الاقتصادية والمرافق وزاد من معاناة المواطن.

#### • تحليل قطاع الاقتصاد:

<b>نقاط القوة:</b> <ul style="list-style-type: none"><li>- وجود مصانع ومحلات تجارية وورش صناعية ومشاريع زراعية.</li><li>- توفر الموارد البشرية.</li></ul>	<b>نقاط الضعف:</b> <ul style="list-style-type: none"><li>- عدم وجود ضوابط تنظيم عمل الشركات والمصانع والمحال.</li><li>- عدم استقرار الطاقة مما ادى إلى سلبية عمل الورش والمصانع.</li></ul>
<b>الفرص:</b> <ul style="list-style-type: none"><li>- توفر موارد طبيعية خام بالمنطقة.</li></ul>	<b>المخاطر:</b> <ul style="list-style-type: none"><li>- عدم توطين المشاريع في اماكن معتمدة حسب تصنيفها الفني.</li><li>- عدم وجود دراسات للجدوى الاقتصادية قبل البدء بتنفيذ المشروعات.</li><li>- عدم الاستقرار الامني لحماية الشركات.</li></ul>

#### • رهانات قطاع الاقتصاد:

- فرض رسوم مالية على الشركات التي تزاول بعض الانشطة الاقتصادية بدون تراخيص.
- الاستفادة من الموارد الطبيعية الخام في النطاق الجغرافي بالبلدية.
- إتباع الاساليب العلمية المدروسة وفقا للجدوى الاقتصادية.

#### 4 - تنمية بلدية القرضة في إطار رؤية مستقبلية لتنمية وتهيئة منطقة وادي الشاطي

تعتبر مدينة القرضة مركز مهم في منطقة وادي الشاطي. على هذا الأساس لا يمكن بلورة استراتيجية تنمية بلدية القرضة بدون تصور رؤية واضحة لتنمية

موارد طبيعية (مصادر المياه والغطاء النباتي الطبيعي) والتي تحد قليلاً من المناخ والبيئة القاسية. تتوزع التجمعات السكانية على طول الوادي الذي يمتد من محلة اشكدة في شرق منطقة وادي الشاطئ إلى محلة أدري الجزء الغربي من هذه المنطقة.

تبلغ مساحة منطقة الشاطئ حوالي 97160 كيلو متر مربع. تغطي المنطقة الإهلة بالسكان والمستغلة %10 من مساحة المنطقة.

يعتبر الجفاف والقحولة العاملان الأكثر تأثيراً في التنمية، لا يتجاوز المعدل السنوي للأمطار في منطقة الشاطئ 11 ملم وهي كمية ضئيلة للغاية و ذات أهمية اقتصادية ضعيفة، ولا تمكن من تغذية الأحواض الجوفية. ساهمت العوامل المناخية في استقرار السكان على طول الوادي الضحل حيث أمكن تطوير الزراعة اعتماداً على المياه الجوفية القريبة من السطح.

تغطي الرمال الرياحية أو الصخور معظم مساحة منطقة وادي الشاطئ. لا توجد بكامل المنطقة سوى تربة هزيلة تفتقر إلى المواد العضوية المغذية للنبات، حيث يحول المناخ البالغ الجفاف دون تفتت المواد الكيميائية. تمتد المناطق الزراعية المروية على طول الوادي حيث توجد الرمال السائب اللينة الملائمة للزراعة بالري، غير أن الأمر يتطلب كميات كبيرة من مياه إضافة إلى كميات كبيرة من الأسمدة العضوية. وتتعرض الأراضي في منطقة وادي الشاطئ إلى تعرية شديدة بالرياح وإلى زحف الرمال والتصحر.

تحتوي منطقة الشاطئ على موارد مائية ضخمة حيث تقع ضمن حوض مرزق الذي يمتد على مساحة قدرها 450,000 كلم مربع تغطي مناطق وادي الشاطئ ووادي الحياة ومرزق، وسبها وغات، وتتكون مصادر المياه فيه من مائتين جوفيتين:

- الأولى (مائدة النظام الباليوزي الأدنى) تتميز بمنسوب بيزومتري بمستوي 750 متر فوق سطح البحر في الجنوب الغربي إلى 250 متر في الركن الشمالي الشرقي من الحوض. يتراوح سمك المياه بهذه المائدة بين 200 إلى 1400 متر، يفرغ هذا النظام مياهه من خلال السبخات والينابيع في منطقة وادي الشاطئ - الثانية (مائدة النظام النوبي الأعلى) تغطي مساحة قدرها 190,000 كلم مربع،

يبلغ سمك الحوض 1000 متر في الوسط و200 متر في الحواف كما أن نوعية مياهه جيدة في الغالب.

إلا أن القيود المسلطة على الاستغلال المحلي لهذه الموارد نظراً لوجودها ضمن منظومة النهر الصناعي وتأخر إنجاز الأنبوب الأخضر الذي كان من المنتظر أن يضمن إمداد منطقة الشاطئ يحول دون مواصلة تكثيف النشاط الزراعي.

كما توجد في منطقة الشاطئ مخزونات ضخمة جداً من خام الحديد والنفط ومخزونات من الموارد الطبيعية التي يمكن استخدامها في الأغراض الصناعية. فوق كل ذلك، تم اكتشاف مواد خام لصناعة مواد البناء «حجر جيرى، صلصال، رمل السليكا، وبدأت تظهر بشكل نسبي مخزونات ضخمة من الملح، تحتوي على «ملح صحي».

مع التوجه الرامي لفرض قيود على سحب المياه الجوفية بغرض الري الزراعي، فإن إنتاج مواد البناء للاستخدامات المحلية، يمكن أن يصبح التخصص الجديد بالمنطقة. على هذا الأساس تتمتع منطقة الشاطئ بإمكانات تنمية حقيقية تتمثل في تطوير صناعي معتدل مع الإبقاء على التخصص الزراعي وتدعيمه.

#### • تنظيم عمراني غير مكتمل:

تشكل (17) مدينة صغيرة وتجمع سكاني الشبكة العمرانية للمنطقة «دون احتساب التجمعات الصغيرة»، مدينة براك هي أكبر المدن بالمنطقة، يقطنها حوالي 20000 نسمة «يمثلون %26 من العدد الإجمالي للسكان بالمنطقة»، المدن والتجمعات الأخرى صغيرة إلى حد كبير. تعتبر مدينة براك المركز الرئيسي والوحيد في المنطقة حيث تتركز جل المصالح الإدارية والخدمات والأنشطة الاقتصادية المشعة على المنطقة بالكامل. تفيد الأرقام المتوفرة تركيز %75 من المحلات التجارية و%90 من المؤسسات الصناعية وكل مؤسسات التعليم العالي والمصالح الإدارية بمدينة براك.

لا يوجد في المنطقة مراكز عمرانية ثانوية يمكن أن تخفف الضغط على مدينة براك وان تمكنها من تطوير مرافق وخدمات من المستوى الراقي وان ترقى إلى مستوى الركيزة الأساسية لتنمية إقليم فزان الاقتصادي في تكامل ندي مع مدينة سبها.

#### • بنية تحتية محدودة ومتهالكة:

توجد بمنطقة وادي الشاطئ بنية تحتية للمياه والصرف الصحي مكنت من تسجيل نسب مرتفعة للربط مقارنة بعدديد المناطق في ليبيا. يقدر طول شبكة توزيع المياه بحوالي 184400 متر وتتراوح نسبة الربط بين 90 و95%.

كما يقدر إجمالي أطوال شبكة الصرف الصحي بـ 65 كيلو متر وتتراوح نسبة المرتبطين بالشبكة من 20% إلى 50%. وتوجد بالمنطقة 6 محطات معالجة مياه الصرف الصحي كلها متهالكة ولا يمكن إعادة تشغيلها.

تبين من تحليل الوضع القائم تضرر الشبكات بنسبة كبيرة نتيجة غياب عمليات الصيانة والتطوير. كما ساهم توقف العديد من مشروعات المرافق المتكاملة في تعقيد الوضع وتدهور ظروف العيش.

تمثل نوعية مياه الشرب التي تحتوي على نسبة مرتفعة من الحديد وتلوث المائدة المائية بمياه الصرف الصحي عوامل تنامي المخاطر البيئية والصحية في منطقة وادي الشاطئ. مما يجعل حل هذا الاشكال من الأولويات الملحة لمشروع تنمية وتهيئة منطقة وادي الشاطئ.

والملاحظ ان المدن والاحياء السكنية والقرى في كامل منطقة الشاطي تفتقر الى الطرق الحضرية المعبدة والمهيئة. نتج على هذا الوضع الموروث على فترة النظام السابق اختلال في التنظيم العمراني وتردي لضروف السكن والتنقل. وقد زاد توقف المشروعات السكنية ومشروعات البنية التحتية تعقيدا حيث تنتشر مخلفات الحضائر والخنادق المفتوحة من معاناة المتساكنين.

في انتظار استقرار الوضع الأمني والسياسي وتحديد البدائل الملائمة لتأهيل شامل للمدن والقرى يجب التدخل السريع لإزالة وترميم مخلفات الحضائر المتوقفة.

#### • شبكة مواصلات داخلية وخارجية معيقة للتنمية:

تغطي شبكة الطرقات معظم مناطق الشاطئ حيث تربط بين مدينة براك وبرقن وباقي مدن وقرى وادي الشاطئ، كما تغطي المناطق الزراعية المحيطة بها.

- طرق وطنية: وهي التي تربط بين مدن وادي الشاطئ (130 كم)، و بين منطقة وادي الشاطئ و المناطق المجاورة وطولها حوالي 190 كم، وهي تمثل

حوالي 73% من إجمالي الطرق .

- طرق إقليمية: وهي تربط بعض التجمعات العمرانية بالطرق وطولها حوالي 55 كم، وهي تمثل حوالي 13%.

- طرق زراعية: هي طرق تربط القرى والمزارع بالطرق العامة وطولها 60 كم ونسبتها 14% من إجمالي الطرق بمنطقة وادي الشاطئ تحتاح شبكة الطرق إلى صيانة فورية واعادة تأهيل ورصف، و تطوير لتواكب احتياجات التنقل داخل المنطقة.

المنفذ الوحيد لوادي الشاطئ يوجد على مستوى مدينة براك. مما يجعل هذه المنطقة في شبه عزلة عن المناطق المجاورة. يستدعي هذا الوضع احداث طرق جديدة تمكن من تدعيم الربط الخارجي بشبكة المواصلات حيث تبين بما لا يدع مجالاً للشك أنه من الضروري ربط الجزء الغربي من وادي الشاطئ بمناطق وادي الحياة وسبها في الجنوب والقريات وطريق طرابلس في الشمال.

والملاحظ ان شبكة الطرق الوطنية والدولية تمكن من ربط حيوي لمنطقة وادي الشاطي بطرابلس وسبها ومنها الى الحدود مع النيجر، وبالجمرة ومنها الى خليج سرت. لذا لا يمكن لأي مشروع تنموي التغافل عن موقع المنطقة باعتبارها نقطة عبور استراتيجية وطنية ودوليا.

#### • تهمين محدود للإمكانيات الاقتصادية بهذه المنطقة:

ينبني الاقتصاد المحلي أساسا على قطاع الزراعة وبصفة ثانوية على التجارة واستغلال المقاطع. تبين الاحصائيات المتوفرة هيمنة القطاع الثالث في توزيع المشتغلين حسب القطاع نتيجة لكثرت الموظفين في القطاع العام. في المقابل لا تشغل القطاعات المنتجة سوى عدد ضئيل من اليد العاملة المحلية والاجنبية. لم تجد منطقة وادي الشاطئ الى حد الان الاهتمام والدعم اللذان يمكنانها من التنمية والبروز كقطب اقتصادي واعد.

في المقابل تتمتع هذه المنطقة بمقومات تنمية كبيرة. الى جانب ما تم التعرض اليه سابقا من موارد وثروات طبيعية ضخمة على غرار الموارد المائية والخامات المعدنية والطاقيه وكذلك الموقع الجغرافي المميز باعتبارها نقطة عبور وتقاطع فروع شبكة المواصلات الدولية والوطنية، تتوفر بمنطقة الشاطئ عوامل جذب

- تجاوز الهشاشة الاقتصادية بتنويع القاعدة الاقتصادية والتوزيع المتوازن للتنمية.
- وضع التنمية المستدامة ومجابهة المخاطر البيئية والصحية في صدارة الأولويات.

### الرؤية

قطب اقتصادي مندمج في محيطه الوطني والدولي يثمن بشكل معتدل ثرواته الطبيعية مراعاة لمبدأ التضامن بين المناطق والتوزيع العادل للثروات. يسعى الى تنويع القاعدة الاقتصادية والى توزيعها بشكل متوازن بين البلديات، ويجعل من التنمية المستدامة ومجابهة المخاطر البيئية والصحية رهانا مصيري.

## 2.2.4 - المحاور الرئيسية لتنمية وتهيئة منطقة وادي الشاطي

### • شبكة عمرانية متوازنة ومتكاملة:

يقترح هذا المحور تنظيم عمراني وظيفي بتصنيف المراكز العمرانية الى ثلاثة أصناف:

- براك: المركز الرئيس للمنطقة يوفر الخدمات الراقية في جميع المجالات ويشع على كامل المنطقة ويقلص التبعية الى سبها. يوفر فضاء عمراني ملائم لتطوير خدمات الاستقبال والعمال.

- القرضة و ونزريك: مراكز ثانوية توفر الخدمات من المستوى الوسيط لمتساكني البلديتين. يوفر كل مركز فضاء عمراني مهجئ لتطوير القاعدة الاقتصادية واستقطاب السكان.

- المراكز المحلية: تمثل القاعدة الأساسية للشبكة العمرانية وتوفر الخدمات الأساسية لمتساكني المحلات.

### • تنمية اقتصادية متكافئة ومندمجة:

يركز هذا المحور على تامين متكافئ لمقومات التنمية الاقتصادية بإبراز الميزات الاقتصادية لمناطق التنمية وربطها بالشبكة العمرانية. حيث يمكن التمييز بين

سياحي معتبرة تمثل في الملامح الطبيعية كالمرتفعات والرمال وكذلك بعض رسومات انسان ما قبل التاريخ والقلاع والمساجد والمدن القديمة التي تعطي الإقليم شخصيته المميزة. وتعد مدينة قطه من أشهر مدنه التاريخية. لكن هذه المنطقة تفتقر إلى الخدمات السياحية سواء في الفنادق أو الشركات السياحية الى شبكة نقل ومواصلات يربطها بالمرافق الكبرى للنقل الجوي الدولي. يمكن لمنطقة الشاطي تطوير قاعدة اقتصادية متنوعة اعتمادا على مواردها وميزاتها الخصوصية مع مراعات متطلبات التنمية المستدامة والتضامن بين الجهات ووحدة الوطن.

## 2.4 - الرؤية المستقبلية لتنمية وتهيئة منطقة وادي الشاطي

أخذاً بعين الاعتبار لنتائج التشخيص الاستشراقي الجماعي ولفرض وعوائق التنمية بمنطقة وادي الشاطي تم التطرق الى تدارس مقترحات لتنمية وتهيئة هذه المنطقة وذلك في المجالات الرئيسية ذات علاقة بعوامل التنمية الأساسية. تعتبر هذه التوجهات ثوابت مشتركة لكل بدائل التنمية التي يمكن التعمق في دراستها ضمن استراتيجية متكاملة ومندمجة لتنمية وتهيئة منطقة وادي الشاطي.

يقتصر العمل في هذه المرحلة على صياغة رؤية مستقبلية لتنمية وتهيئة منطقة وادي الشاطي، وفي مرحلة ثانية على تحديد المحاور الاستراتيجية التي من المنطقي ان ترسم مسار التنمية وتحدد المكونات الرئيسية لمخططات التنمية المحلية.

## 1.2.4 - الرؤية المستقبلية

تمت صياغة الرؤية المستقبلية اعتمادا على تحليل استشراقي لإمكانيات تامين الميزات الخصوصية لهذه المنطقة وتجنب الانزلاق نحو الاستغلال المفرط لاهم الثروات الطبيعية والعمل على تفادي الهشاشة الاقتصادية. تتمثل العناصر التي أسست لتحديد الرؤية المستقبلية في:

- تجاوز التبعية في العلاقة بسبها الى التكامل والاندماج في المحيط الوطني والدولي.

ثلاثة مناطق تنمية.

- منطقة براك: تجسم، في تكامل مع منطقة سبها، قطب التجارة والمبادلات على المستويين الوطني والافريقي. يمكن تجسيم هذا الخيار بتطوير منطقة حرة للتجارة والمبادلات وتدعيم ربط المنطقة بالمعابر الحدودية مع البلدان الافريقية، وفي مرحلة ثانية بتطوير النقل متعدد الوسائط.

- منطقة القرضة: قطب تنمية متخصص في صناعة المواد الانشائية. تعمل على تأهيل اليد العاملة وتوفير الخدمات للمصانع ويطور صناعات صغيرة ومتوسطة مندمجة ومتكاملة مع المصانع الكبرى.

- قطب ونزريك: قطب تنمية متخصص في السياحة، يعمل على تطوير عوامل الجذب السياحي وتهيئة مسالك وأنشطة سياحية متنوعة تركز على الرمال والصحراء والتراث الثقافي والمواقع التاريخية.

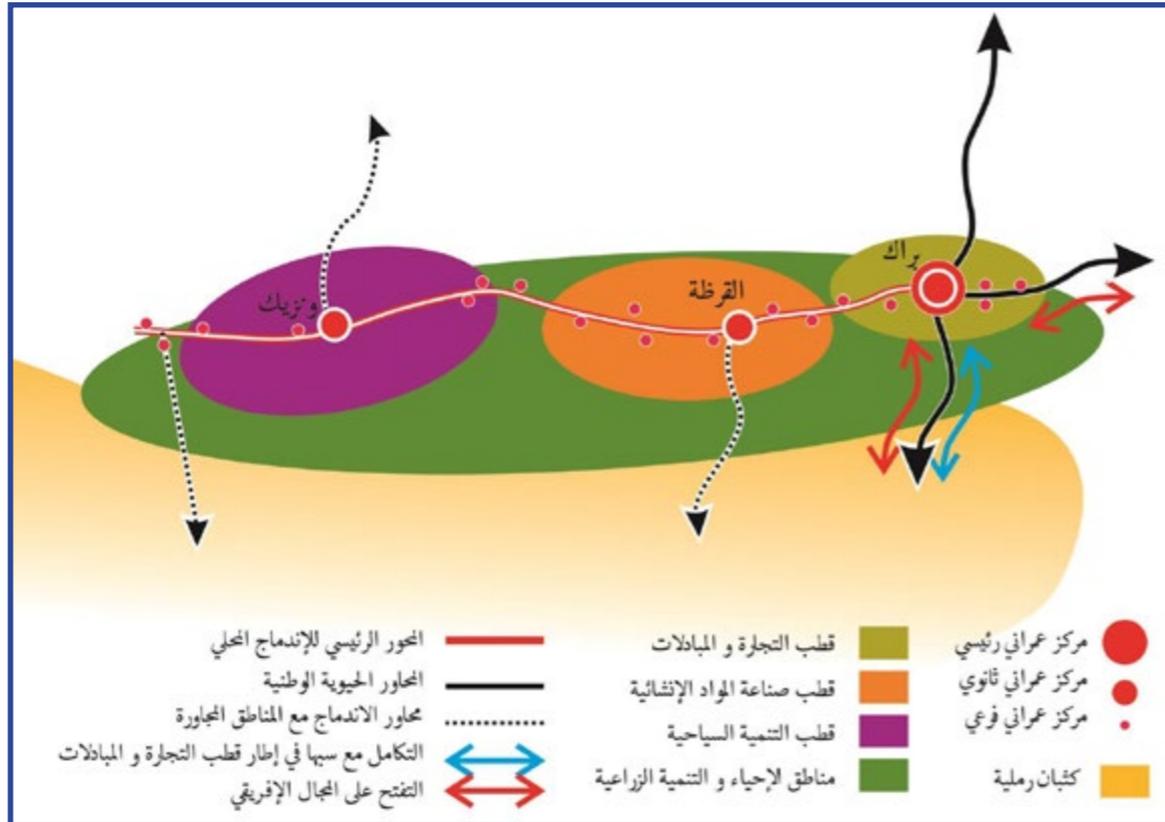
#### • منطقة مفتوحة على محيطها الإقليمي والوطني والدولي:

لا يمكن تنمية منطقة وادي الشاطئ بدون فك عزلتها وربطها بمحيطها الإقليمي والوطني والدولي. يجب العمل على تدعيم الشرايين الحيوية للمواصلات على غرار طريق طرابلس وطريق الجفرة وعلى ربط براك بالكفرة ومنها الى الحدود مع التشاد. كما يتحتم ربط المناطق الشرقية من وادي الشاطئ بالمناطق المجاورة على غرار أباري في الجنوب والقريات في الشمال. كما يتحتم على المدى المتوسط والبعيد التفكير في تطوير النقل متعدد الوسائط خاصة النقل الجوي والنقل الحديدي.

#### • تنمية معتدلة ومستدامة:

يوجه هذا المحور نمط التنمية نحو الاستغلال المعتدل للموارد الطبيعية والعمل على الرفح من نجاعة قطاع الزراعة وتربية الماشية حيث يجعل ضمن

أولويات المنطقة العمل على صيانة واستصلاح المناطق الزراعية القائمة عوضا عن التوسع الزراعي؛ وكذلك تهيئة المراعي وتوسيع المساحة المستغلة للحد من تدهور المراعي القريبة والمحيطة بالتجمعات السكانية. كما يولي مجابهة المخاطر البيئية والصحية الأولوية المطلقة لأهميتها على المستوى الوطني. يمكن للمنطقة ان تستفيد في إطار التضامن بين الجهات من تمويل وطني يمكن من مجابهة مخاطر تلوث الموارد المائية. كما تتجاوز توجهات هذا المحور إشكاليات استدامة الموارد الطبيعية لتتناول مجالات الطاقة المتجددة حيث من الممكن ان تستفيد المنطقة من خصوصياتها المناخية في تطوير وتنويع استعمالات الطاقة الشمسية في المجالات الاقتصادية وفي تلبية الاحتياجات المنزلية.



خريطة 6 : الرؤية المستقبلية لتنمية وتهيئة منطقة وادي الشاطئ

## 5 - الإطار المنطقي الاستراتيجي

تم تحليل التأثيرات الأفقية بين الرهانات القطاعية وترابطها وإعادة تنظيمها بشكل شامل في محاور استراتيجية تعبر على الاهداف العامة لتنمية المدينة. انجزت أعمال هذا الطور في ورشة عمل جماعي للجنة الفنية حسب التسلسل التالي:

- إعادة تنظيم الرهانات في مجموعات مترابطة.

- إيجاد صيغة تعبر بأكبر قدر من الدقة والشمولية على الرهان الاستراتيجي لكل مجموعة.

- صياغة أولية للرؤية المستقبلية اعتمادا على المحاور الاستراتيجية.

## 1.5 - المحاور الاستراتيجية

### 1- تطوير عمراي منتظم:

1. عمل مسح شامل للبلدية : خريطة جوية

2. تقديم خطط مستقبلية : قصيرة ، متوسطة ، طويلة الأجل

3. العمل على الخرائط والمشروعات السابقة التي أعدت ولم تنفذ

4. المحافظة على المخططات والأراضي المسجلة بإسم الدولة الليبية

### 2- موارد بشرية قادرة على تنفيذ الخطط الاستراتيجية:

1. الرفع من مستوى الخبرات

2. الاعتماد على الخبرات المحلية

3. منح حوافز تشجيعية للقائمين على أعمال النظافة

### 3- ظروف عيش لائقة وبيئة سليمة:

1. العمل على تجهيز مصانع لفرز القمامة وإعادة تصنيعها

2. ترشيد المواطنين للعمل على وضع المخلفات بالأماكن المخصصة لها

3. توفير الامكانيات اللازمة للتخلص من القمامة

4. الاستفادة من الموارد الطبيعية الواسعة في النطاق الجغرافي للبلدية

## 4- اقتصاد محلي نامي:

1. تحسين الجباية للأنشطة الاقتصادية في نطاق البلدية

2. الاستفادة من الخامات المتوفرة في البلدية

3. استغلال الامكانيات المتوفرة من المياه الجوفية واستثمارها

4. دعم الشركات المحلية والوطنية وتحفيزها

## 2.5 - الرؤية المستقبلية لتنمية بلدية القرضة

في مرحلة ثانية تمت الصياغة الجماعية للرؤية المستقبلية لبلدية القرضة واعداد الإطار المنطقي لمشروع استراتيجية التنمية المحلية.

## الرؤية المستقبلية لتنمية بلدية القرضة الشاطئ

### بأيدينا نبني مستقبل أبنائنا

## 6- التخطيط الاستراتيجي

انطلاقا من المحاور الاستراتيجية تم اقتراح مشروعات وبرامج يمكن من تحقيق اهداف الخطة الاستراتيجية لتنمية بلدية القرضة. أفضت أعمال ورشات التخطيط الاستراتيجي، بعد المشاورات والنقاشات والتعديل الى ضبط مخطط منظم حسب المحاور والمشروعات المقترحة والأهداف المحددة لكل مشروع وتكلفته والجدول الزمني لتنفيذه.

تمت عملية الترتيب الزمني للمشروعات بطريقة جماعية اعتمادا على معايير تم الاتفاق عليها. تمكن هذه المعايير من ترتيب المشروعات المقترحة حسب أهمية كل مشروع وقدرة البلدية المالية والبشرية على تنفيذه.

### المحور الاستراتيجي: ظروف عيش لائقة وبيئة سليمة

أفضت النقاشات طلب الورشة إلى أهمية هذا المحور الذي استأثر بالعدد الأكبر

من المشاريع والتي ترمي إلى :

**الهدف الأول:** تحسين الوضعية البيئية في البلدية التي تشكو من العديد من المشاكل المتعلقة برفع وتخزين وتأمين النفايات الصلبة وغياب منظومة للصرف الصحي. وتشمل المشاريع التي تساهم في الوصول لهذا الهدف:

- نقل مخلفات البناء داخل محلات بلدية القرضة.

- إقامة دورات وورش عمل توعوية للمواطنين.

- ردم مستنقعات المياه «الآبار السوداء» على نطاق البلدية.

- إنشاء شبكة متكاملة للصرف الصحي.

**الهدف الثاني:** تقريب الخدمات من المواطنين وتحسين ظروف عيشهم. وتشمل

المشاريع التي تساهم في الوصول لهذا الهدف:

- إنشاء منتزهات ترفيهية للعائلات.

- استكمال مستوصفات.

- إنشاء آبار مياه ارتوازية ومحطات تحلية.

- إنشاء منظومة للطاقة البديلة المتجددة.

- إنشاء شبكة متكاملة للصرف الصحي.

- صيانة شبكة الطرق.

- إنشاء شبكة إنارة للطرق.

- استكمال مدارس.

المشروع	الموقع	المكونات	الأهداف	الجدول الزمني			المتخيلين	التكلفة (ألف دينار)
				III	II	I		
نقل مخلفات البناء داخل محلات بلدية القرضة	محلات بلدية القرضة : 21 محلة	- نقل - توفير مساحات	- تحسين جمالية المدينة			X	الشركات العامة والخاصة	1000
إقامة دورات وورش عمل توعوية للمواطنين	بلدية القرضة	- تكوين - إعلام	- توعية المواطنين للعيش بصورة أفضل			X	الخبراء و الفنيين	1000
ردم مستنقعات المياه «الآبار السوداء» على نطاق البلدية	بلدية القرضة	- أشغال	- بيئة نظيفة خالية من التلوث			X	شركة الخدمات العامة والقطاع الخاص	2000
إنشاء منتزهات ترفيهية للعائلات	محلات بلدية القرضة الشاطئ	- دراسة - تنفيذ - تجهيز - استغلال	- الترفيه عن المواطنين وتحسين نوعية العيش		X		مكتب التخطيط والسياحة	1000
استكمال مستوصف أولاد يوسف	- تافراوة - أولاد يوسف	- تأهيل - تجهيز	- تقريب الخدمات الصحية من المواطنين			X	وزارة الصحة	
منظومة للطاقة البديلة المتجددة	أفار	- دراسة - تنفيذ - استغلال	- تخفيف التبعية الطاقية للبلدية - إستغلال الموارد المحلية - تقليص التلوث الناتج عن توليد الطاقة	X			- الشركة العامة لل كهرباء - وزارة الصناعة - القطاع الخاص	1000
إنشاء آبار مياه ارتوازية متكاملة ومحطات تحلية	جميع محلات البلدية وتبلغ 21 محلة.	- دراسة - تنفيذ - تجهيز - استغلال	- المحافظة على الصحة العامة - توفير مياه نقية صالحة للشرب		X		شركة المياه والشركات الخاصة	5000
إنشاء شبكة متكاملة للصرف الصحي	بلدية القرضة	- دراسة - تنفيذ	- تقليص التلوث - الحفاظ على صحة المواطن		X		شركة المياه والصرف الصحي والشركات الخاصة	8000
إنشاء محطة معالجة المياه المستعملة	بلدية القرضة	- دراسة - تنفيذ	- تقليص التلوث - الحفاظ على صحة المواطن - إعادة إستغلال المياه للري	X			شركة المياه والصرف الصحي والشركات الخاصة	حسب الدراسة
صيانة شبكة الطرق داخل بلدية القرضة والبالغ 50 كم	الطرق الفرعية للمحلات بلدية القرضة	- دراسة - تنفيذ	- تحسين الولوج			X	الشركات المحلية والأشغال العامة	2000
إنشاء شبكة إنارة للطرق	من بداية الحدود الإدارية ببراك إلى بداية الحدود الإدارية أدري	- دراسة - تنفيذ	- تحسين الأمن			X	الشركة العامة لل كهرباء والشركات الخاصة	500

المشروع	الموقع	المكونات	الأهداف	الجدول الزمني			المتدخلين	التكلفة (ألف دينار)
				III	II	I		
مركز تدريب وتأهيل المرأة	تامراوة	- تجهيز - تسيير	- رفع كفاءات المرأة - القضاء على البطالة - بفتح مصانع للخياطة - تنمية القدرات للمرأة			X	- قطاع التعليم والصحة - وزارة الصناعة	185
مركز حاسوب	القرضة	- تجهيز - تسيير	- الرفع من كفاءات المتدربين - إيجاد فرص عمل للقضاء على البطالة		X		- مكتب التعليم - المعاهد العليا	100
مجلس أعلى للخبراء والاستراتيجية	بلدية القرضة	- تجهيز - تسيير	- وضع الخطط العلمية الناجحة ورسم استراتيجيات البلدية	X			- مؤسسات المجتمع المدني - القطاعات العامّة	300
استكمال المعهد المهني تافراوة	تافراوة	- تجهيز - تسيير	- الرفع من المستوى العلمي - تأهيل الشباب			X	شركات خاصة و وزارة التعليم و الكهرباء	300

#### • المحور الاستراتيجي: اقتصاد محلي نامي:

الاقتصاد المحلي في القرضة غير متنوع ويعتمد أساسا على الفلاحة رغم وجود العديد من الفرص المرتبطة بالموارد الطبيعية المحلية. أهداف مشاريع هذا المحور تتمحور في:

الهدف الأول: تطوير وتعصير القطاع الفلاحي لتحسين الإنتاجية و المردودية و التشغيلية. و تشمل المشاريع التي تساهم في الوصول لهذا الهدف:

- مشروع الدبوات الزراعي.
- مشروع أم الجدوال.
- مصنع التمور .
- مخازن الحبوب.
- مخازن الأغذية.

المشروع	الموقع	المكونات	الأهداف	الجدول الزمني			المتدخلين	التكلفة (ألف دينار)
				III	II	I		
لوحات إرشادية للتعريف بالمحلات داخل البلدية	من بداية الحدود الإدارية ببرك إلى بداية الحدود الإدارية أدري	- دراسة - تنفيذ	- تحسين جودة الحياة - التعريف بالبلدية - تنمية حس المواطنة			X		30
ترقيع مستوصف تافراوة - محروقة	تافراوة	- تأهيل - تجهيز	تقريب الخدمات الصحية من المواطنين الصحية للمواطنين			X	وزارة الصحة	500
استكمال المراكز الصحية الدسية والقرضة	- أقار - القرضة	- تأهيل - تجهيز	تقريب الخدمات الصحية من المواطنين			X	وزارة الصحة	500
مستوصف تاروت والراسي وأقار	محروقة	- تأهيل - تجهيز	تقريب الخدمات الصحية من المواطنين			X	وزارة الصحة	500
استكمال مستوصف أولاد يوسف	تافراوة	- تأهيل - تجهيز	تقريب الخدمات الصحية من المواطنين			X	وزارة الصحة	500
استكمال مدرسة أقار الثانوية	أقار	- تجهيز - فتح طريق	تقريب الخدمات التعليمية من التلاميذ			X	وزارة التعليم	500
استكمال مدرسة بافراوة الثانوية	تافراوة	- تجهيز - فتح طريق	تقريب الخدمات التعليمية من التلاميذ			X	وزارة التعليم	500
استكمال مدرسة أبو در الغفاري والمعرفة	قّم	- تجهيز - فتح طريق	تقريب الخدمات التعليمية من التلاميذ			X	وزارة التعليم	300
استكمال المدرسة الابتدائية أولاد الأصفر	محروقة	- تجهيز - فتح طريق	تقريب الخدمات التعليمية من التلاميذ			X	وزارة التعليم	600

#### • المحور الاستراتيجي: موارد بشرية قادرة على تنفيذ الخطط

من خلال النقاشات ظهر أن تأهيل و تطوير القدرات البشرية المحلية هو من أسس تنمية بلدية القرضة و الهدف الأساسي من هذا المحور هو رفع قدرات الموارد البشرية لمواجهة التحديات بإدماج المرأة و الشباب و الخبرات المحلية.

وتشمل المشاريع التي تساهم في الوصول لهذا الهدف:

- مركز تدريب وتأهيل المرأة.

- مركز حاسوب.

- مجلس أعلى للخبراء والاستراتيجية.

- استكمال المعهد المهني تافراوة.

الهدف الثاني: تنويع الاقتصاد المحلي عبر تهيئة الخامات المحلية . و تشمل المشاريع التي تساهم في الوصول لهذا الهدف:

- مصنع الاسمنت.
- مصنع الياجور الأحمر .
- محاجر الرخام .
- مصنع للزجاج .

#### • المحور الاستراتيجي: تطوير عمراني منظم:

مثلت العشوائيات أهم المشاكل التي يعاني منها قطاع التعمير والتي تؤثر سلبا على تنمية البلدية في غياب عرض كاف من المساكن لتلبية حاجيات العائلات. وقد أفضت أعمال الورشة إلى ضرورة استكمال المشاريع السكنية العالقة منذ أحداث 17 فيبراير في وقت أول للحد من هذه الظاهرة في انتظار مراجعة أمثلة التهيئة ووضع استراتيجية محلية للسكن.

المشروع	الموقع	المكونات	الأهداف	الجدول الزمني			المتدخلين	التكلفة (ألف دينار)
				III	II	I		
استكمال المباني السكنية	تافراوة	- إنشاء - فتح طرق داخلية	توفير السكن اللائق		X		- وزارة الإسكان والمرافق والكهرباء - شركات خاصة	80000
استكمال المباني السكنية	أقار	- إنشاء - فتح طرق داخلية	توفير السكن اللائق		X		- وزارة الإسكان والمرافق والكهرباء - شركات خاصة	65000
استكمال المباني السكنية	محروقة	- إنشاء - فتح طرق داخلية	توفير السكن اللائق		X		- وزارة الإسكان والمرافق والكهرباء - شركات خاصة	60000
استكمال المباني السكنية	القرضة	- إنشاء - فتح طرق داخلية	توفير السكن اللائق		X		- وزارة الإسكان والمرافق والكهرباء - شركات خاصة	90000

#### 7 - بطاقات المشروعات

أعدت بطاقات المشروعات المندمجة في إطار ورشة التخطيط الاستراتيجي بطريقة فرق العمل حسب المحاور. وقد وقع اختيار المشاركين على تسع مشاريع لإعداد بطاقة مفصلة لكل مشروع تتضمن معطيات مدققة حول:

- اشكاليات الوضع القائم ومبررات المشروع.
- مكونات المشروع واهدافه وتكامله مع المشروعات الاستراتيجية.
- استراتيجيات وأجال وتركيب تمويل المشروع.
- اعتمد المشاركون نمودجا موحدا لإعداد بطاقات المشروعات.

المشروع	الموقع	المكونات	الأهداف	الجدول الزمني			المتدخلين	التكلفة (ألف دينار)
				III	II	I		
مصنع الاسمنت	محروقة	- تأهيل - تسيير	- توفير مواد البناء من الإسمنت - إستغلال الخامات المحلية	X			- الكهرباء - الصناعات - الطرق	حسب الدراسة
مشروع الدبوات الزراعي	ققم	- كهربية - تجهيز - تسيير - فتح طريق	تأمين الإنتاج الفلاحي		X		- الكهرباء - وزارة الزراعة والاقتصاد	حسب الدراسة
مشروع أم الجدوال	أقار	- كهربية - ري	تعصير القطاع الفلاحي		X		- الكهرباء والزراعة والاقتصاد	حسب الدراسة
مصنع التمور	منطقة السلام	- إنشاء - تجهيز - تسيير	- توفير إيرادات - توفير فرص عمل - تسويق التمور		X		- وزارة الزراعة - نقابة الفلاحة	2000
مخازن الحبوب	محروقة	- إنشاء - تجهيز - تسيير	تأمين الإنتاج الفلاحي		X		- وزارة الزراعة - شركة الكهرباء - شركة خاصة	6000
مخازن الأغذية	تامزاوة	- إنشاء - تجهيز - تسيير	التخزين الجيد للأغذية والمحافظة عليها			X	وزارة الصناعة والاقتصاد والكهرباء والشركات الخاصة	2000
مصانع الياجور الأحمر	محلة تاروت	- إنشاء - تجهيز - تسيير	- توفير مواد البناء - خلق فرص عمل	X			مكتب الصناعات بالبلدية والشركات الخاصة	5000
محاجر الرخام	- محلة محروقة - محلة تاروت - منطقة زلاق القارة البيضاء	- دراسة - تجهيز - تسيير	- توفير مواد البناء - استغلال الخامات المحلية - خلق فرص عمل		X		مكتب الصناعات بالبلدية والشركات الخاصة	500
مصنع للزجاج	رمال زلاق	- دراسة - إنشاء - تجهيز - تسيير - فتح طريق	- استغلال الخامات المحلية - خلق فرص عمل	X			مكتب الصناعات فنيين في الاقتصاد والشركات الخاصة	1000

## إقامة دورات وورش عمل توعوية للمواطنين

السياق العام للمشروع	
منطقة التدخل	بلدية القرصة
الوضع القائم (وصف إطار المشروع)	عدم وعي المواطن بحقوقه و واجباته حيال المنظومة البيئية بالبلدية
مبررات المشروع	مع اللامركزية تطور العلاقة بين المواطن و البلدية و يجب تحسيسه بواجباته و حقوقه خاصة في مجال الخدمات البيئية
تفاصيل المشروع	
صاحب المشروع	البلدية والوزارة
المكونات الرئيسية للمشروع	- ورش عمل - دورات تحسيسية - مناشير
أهداف المشروع	- تحسين الأداء البلدي في ميدان البيئة - تحسين العلاقة بين المواطن و البلدية
التكامل مع مشروعات جارية	
التكامل مع مشروعات أخرى مبرمجة	- رفع فواضل البناء - تعميم الربط بالصرف الصحي
تنفيذ المشروع	
استراتيجية التنفيذ (المراحل - الطريقة)	- وضع خطة إعلامية - تنظيم دورات و ورشات عمل
المتدخلين الرئيسيين	- وزارة التعليم والصحة ومؤسسات المجتمع المدني وبعض المؤسسات العامة
مؤشرات المتابعة والتقييم	- عدد المنتفعين
القيمة التقديرية لتكلفة المشروع	
مصدر التمويل	مائة ألف دينار لبيي
التكلفة	البلدية

## إنشاء منتزهات ترفيهية للعائلات

السياق العام للمشروع	
منطقة التدخل	جميع محلات البلدية
الوضع القائم (وصف إطار المشروع)	عدم وجود فضاءات ترفيهية مجهزة لإستقبال العائلات
مبررات المشروع	انتشار الظواهر السلبية بين الشباب
تفاصيل المشروع	
صاحب المشروع	- البلدية - وزارة السياحة - مكتب السياحة
المكونات الرئيسية للمشروع	- ترفيه - ثقافة - تربية
أهداف المشروع	تحسين جودة حياة الأسر
التكامل مع مشروعات أخرى مبرمجة	لا يوجد
تنفيذ المشروع	
استراتيجية التنفيذ (المراحل - الطريقة)	- فتح نقاش محلي لتحديد الطلب - اختيار المواقع وتنسوية المشاكل العقارية - إنجاز
المتدخلين الرئيسيين	- المجلس البلدي - مكتب السياحة
مؤشرات المتابعة والتقييم	
القيمة التقديرية لتكلفة المشروع	
التكلفة	1000000
مصدر التمويل	- بلدية القرصة - المتاجر - مؤسسات المجتمع المدني

## إنشاء شبكة متكاملة للصرف الصحي

السياق العام للمشروع	
منطقة التدخل	أغلب محلات البلدية
الوضع القائم (وصف إطار المشروع)	نسبة الربط بالصرف لا تفوت 10%
مبررات المشروع	مشاكل بيئية كبيرة جراء المياه السوداء
تفاصيل المشروع	
صاحب المشروع	بلدية القرضة
المكونات الرئيسية للمشروع	شبكة صرف صحي
أهداف المشروع	القضاء على الآبار السوداء وخلق بيئة نظيفة
التكامل مع مشروعات جارية	لا شيء
التكامل مع مشروعات أخرى مبرمجة	- محطة معالجة المياه المستعملة - إعادة إستعمال المياه المعالجة
تنفيذ المشروع	
استراتيجية التنفيذ (المراحل - الطريقة)	- دراسة - إنجاز
المتدخلين الرئيسيين	- الشركات الخاصة - بلدية القرضة
مؤشرات المتابعة والتقييم	نسبة الربط بشبكة الصرف الصحي
القيمة التقديرية لتكلفة المشروع	
مصدر التمويل	80 مليون دينار لبيي
التكلفة	البلدية و الدولة

## مركز تدريب وتأهيل المرأة

السياق العام للمشروع	
منطقة التدخل	تافراوة
الوضع القائم (وصف إطار المشروع)	عدم وجود مراكز تدريب وتأهيل للمرأة
مبررات المشروع	دور المرأة في المجتمع محتشم
تفاصيل المشروع	
صاحب المشروع	البلدية
المكونات الرئيسية للمشروع	مركز تدريب وتأهيل للمرأة
أهداف المشروع	رفع كفاءة المرأة وإيجاد فرص عمل للقضاء على البطالة
التكامل مع مشروعات جارية	لا شيء
التكامل مع مشروعات أخرى مبرمجة	مركز التدريب المهني
تنفيذ المشروع	
استراتيجية التنفيذ (المراحل - الطريقة)	- تجهيز - تسيير
المتدخلين الرئيسيين	وزارة الصناعة ، قطاع التعليم
مؤشرات المتابعة والتقييم	عدد النساء المؤطرة
القيمة التقديرية لتكلفة المشروع	
مصدر التمويل	185.000 دينار لبيي
التكلفة	البلدية

## تحديث مستوصف محلية تافراوة ببلدية القرضة

السياق العام للمشروع	
منطقة التدخل	محلة تافراوة ببلدية القرضة
الوضع القائم (وصف إطار المشروع)	بعد الخدمات الصحية ذات الجودة عن المواطن
مبررات المشروع	تحسين ولوجية الخدمات الصحية العالية
تفاصيل المشروع	
صاحب المشروع	البلدية
المكونات الرئيسية للمشروع	- تجهيزات - كوادر
أهداف المشروع	الرفع من المستوى الصحي بالبلدية
التكامل مع مشروعات جارية	
التكامل مع مشروعات أخرى مبرمجة	- تحديث مستوصفات أخرى
تنفيذ المشروع	
استراتيجية التنفيذ (المراحل - الطريقة)	- توريد أجهزة ومعدات طبية - التعاقد مع أطباء مختصين
المتدخلين الرئيسيين	وزارة الصحة والبلدية
مؤشرات المتابعة والتقييم	- نوعية الخدمات المسداة - عدد المنتفعين
القيمة التقديرية لتكلفة المشروع	
مصدر التمويل	3000.000 دينار
التكلفة	البلدية و الدولة

## ردم مستنقعات الآبار السوداء في نطاق البلدية

السياق العام للمشروع	
منطقة التدخل	محلات بلدية القرضة
الوضع القائم (وصف إطار المشروع)	وجود العديد من الآبار السوداء
مبررات المشروع	تلوث بيئي بسبب الآبار السوداء
تفاصيل المشروع	
صاحب المشروع	- بلدية القرضة - مكتب الأشغال العامة
المكونات الرئيسية للمشروع	أشغال ردم
أهداف المشروع	- تحسين جودة الحياة - الحفاظ على صحة المواطن - تحسين جمالية المدينة
التكامل مع مشروعات جارية	
التكامل مع مشروعات أخرى مبرمجة	- شبكة الصرف الصحي - محطة معالجة المياه المستعملة
تنفيذ المشروع	
استراتيجية التنفيذ (المراحل - الطريقة)	- تحديد النقاط السوداء - أشغال
المتدخلين الرئيسيين	- بلدية القرضة - مكتب الأشغال العامة
مؤشرات المتابعة والتقييم	عدد النقاط السوداء المتبقية
القيمة التقديرية لتكلفة المشروع	
مصدر التمويل	20.000 دينار ليبي
التكلفة	المجلس البلدي

## مشروع مركز حاسوب

السياق العام للمشروع	
منطقة التدخل	القرضة
الوضع القائم ( وصف إطار المشروع )	- تشغيلية ضعيفة للشباب المتخرج - إقتصاد غير متنوع
مبررات المشروع	بلدية تبحث عن سبل تنويع و تطوير الاقتصاد المحلي
تفاصيل المشروع	
صاحب المشروع	البلدية
المكونات الرئيسية للمشروع	فضاء مجهز لاستقبال الناشطين في مجال الحاسوب
أهداف المشروع	- تحسين تشغيلية الشباب - تطوير الاقتصاد المحلي
التكامل مع مشروعات جارية	
التكامل مع مشروعات أخرى مبرمجة	مركز التدريب المهني
تنفيذ المشروع	
استراتيجية التنفيذ ( المراحل - الطريقة )	- تجهيز - تسيير
المتدخلين الرئيسيين	وزارة التعليم
مؤشرات المتابعة والتقييم	عدد الشباب المنتفع
القيمة التقديرية لتكلفة المشروع	
مصدر التمويل	100 ألف دينار
التكلفة	البلدية

## مشروع لوحات إرشادية للتعريف بالمحلات داخل البلدية

السياق العام للمشروع	
منطقة التدخل	محلات بلدية القرضة
الوضع القائم ( وصف إطار المشروع )	- البلدية تفتقر لهوية خاصة في مجالها - الزوار يشكون صعوبة التوجه - غياب الإحساس بالانتماء و المواطنة
مبررات المشروع	- وضع اسم للمجال هي من الخطوات الأولى لبناء ثقافة الانتماء و المواطنة - البلدية هي منطقة عبور وترموا لأن تصبح منطقة زيارة و توقف.
تفاصيل المشروع	
صاحب المشروع	البلدية
المكونات الرئيسية للمشروع	لوحات إرشادية
أهداف المشروع	بيان الحدود والمحلات والمناطق الحيوية
التكامل مع مشروعات جارية	
التكامل مع مشروعات أخرى مبرمجة	- تنوير الطرق - صيانة شبكة الطرق
تنفيذ المشروع	
استراتيجية التنفيذ ( المراحل - الطريقة )	- حصر الأماكن - وضع لوحات
المتدخلين الرئيسيين	شركات عامة وخاصة
مؤشرات المتابعة والتقييم	عدد لوحات الموضوعة
القيمة التقديرية لتكلفة المشروع	
مصدر التمويل	30.000 دينار
التكلفة	- البلدية - تعاون دولي

## مشروع نقل مخلفات البناء بلدية القرضة الشاطئ

السياق العام للمشروع	
منطقة التدخل	كافة محلات البلدية
الوضع القائم (وصف إطار المشروع)	وجود مساحات شاسعة مغمورة بمخلفات البناء
مبررات المشروع	كثرة المخلفات التي تسبب إلى البيئة والمنظر الجمالي
تفاصيل المشروع	
صاحب المشروع	البلدية
المكونات الرئيسية للمشروع	- نقل مخلفات البناء - تهيئة مصب مخصص
أهداف المشروع	تحسين جمالية المدينة
التكامل مع مشروعات جارية	
التكامل مع مشروعات أخرى مبرمجة	ردم مستنقعات الآبار السوداء في نطاق البلدية
تنفيذ المشروع	
استراتيجية التنفيذ (المراحل - الطريقة)	- حصر النقاط السوداء - حصر الأماكن لتوفير المكبات بالتعاون مع الجهة - نقل مخلفات البناء
المتدخلين الرئيسيين	الشركات العامة والخاصة
مؤشرات المتابعة والتقييم	- عدد النقاط السوداء المتبقية - وزن المخلفات المنقولة
القيمة التقديرية لتكلفة المشروع	
مصدر التمويل	1000.000 مليون دينار
التكلفة	البلدية

## 8 - الخاتمة

استراتيجية تنمية بلدية القرضة الشاطئ المقدمة في هذا التقرير هي نتاج عمل ورشات تشاركية ضمت ممثلين عن القطاعات وعن المجلس البلدي وعن المجتمع المدني وعن المستثمرين الخواص.

هذا التقرير ليس نهاية مشوار الاستراتيجية بل بدايته. إذ أن الاستراتيجية هي عمل متواصل يقوم على مواصلة التشاور لتحسين التشخيص بصفة منتظمة وإعادة النظر في قائمة المشاريع على ضوء المستجدات التي ستغير الواقع الراهن خاصة في الوضعية الحالية لليبيا.

إذا وجب على البلدية أن تعمل على:

- 1- فتح مجال تشاوري مستمر بين جميع المتدخلين في التنمية الحضرية للمدينة.
- 2- تحيين التقرير بصفة مستمرة (كل سنة أو سنتين) باعتماد الطريقة التشاورية التي أسس لها عن طريق هذا العمل.
- 3- متابعة إنجاز المشاريع وتقييم نجاعتها في تنمية المدينة وإعادة النظر في القائمة على ضوء المستجدات وتحيين التشخيص.
- 4 - نشر على نطاق واسع الوثائق المرتبطة بالاستراتيجية وفتح المجال أكثر ما يمكن للمشاركة.
- 5 - بحث السبل الناجعة والفعالة لتطبيق الاستراتيجية بالبحث عن التمويل وإشراك المجتمع المدني والمستثمرين الخواص.



Ministry of Foreign Affairs

Libya Local Governance and Stabilisation Programme - برنامج دعم الحكم المحلي والاستقرار في ليبيا

© CILG-VNG International 2018